

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد التنمية

تحت إشراف :

أ. الدكتور: مرآزة عيسى

إعداد الطالب:

اعميري خالد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. دزيتوني عمار	استاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر	رئيسا
أ. دمرآزة عيسى	استاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر	مقررا
أ. دعايشي كمال	استاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر	عضوا
أ. دمويسي عبد الناصر	استاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر	عضوا

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم "

الآية: 32 سورة البقرة

" و يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي و ما أوتيتهم
من العلم إلا قليلا "

الآية: 85 سورة الإسراء

الإهداء

إلى ملاكي في الدنيا، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بلسم الشفاء
إلى بسملة الحياة وسر الوجود، إلى من كانت سر نجاحي.
" أمي العزيزة "

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني السعي دون انتظار، إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار، ستبقى كلماتك نجوما في سماء العمر أهتدي
بها في درب الحياة اليوم وفي الغد وإلى الأبد.
" أبي الغالي "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة.
إلى رياحين حياتي " أخواتي " و "إخواني" الذين أتمنى لهم النجاح والتوفيق.
وإلى كل الأهل والأصدقاء
وإلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على عطائه

و فضله ونعمه و صلي اللهم و سلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين بعد الحمد لله
والثناء عليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل

من ساعدني من أجل إتمام هذه الرسالة داعيا المولى عز وجل أن يجعل هذا في ميزان

حسناتهم، أخص بالشكر والتقدير الأستاذ الفاضل الدكتور مرزقة عيسى لرعايته وتفضله

بالإشراف على هذه الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا

محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

فهرس المحتويات :

الموضوع:	الصفحة
I.....إهداء	
II.....شكر وعرهان	
III.....فهرس المحتويات	
VIII.....فهرس الجداول	
XI.....فهرس الأشكال	
أالمقدمة العامة:	
2.....الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار و التنمية الاقتصادية.....	
3.....المبحث الأول: مفهوم الاستثمار أهدافه و أهميته.....	
3المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه ضمن سياقات الجهد التتموي	
11.....المطلب الثاني: أهداف الاستثمار	
12.....المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية.....	
14.....المبحث الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الخاص.....	
14.....المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	
19.....المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	
20.....المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بالنمو و التنمية.....	
26.....خلاصة الفصل الأول :	
28.....الفصل الثاني: تطور الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار في الجزائر.....	
29.....المبحث الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر.....	
29.....المطلب الأول: قوانين الاستثمارات في مرحلة الستينات.....	
31.....المطلب الثاني:قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات.....	
34.....المطلب الثالث: تقييم القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقروض.....	
37.....المبحث الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار.....	
37.....المطلب الأول: المزايا والحوافز في إطار قوانين الاستثمار.....	
41.....المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار.....	
44.....المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.....	

44.....	المطلب الأول: إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها
46.....	المطلب الثاني: أهم الأجهزة والهيئات الحديثة لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر
50.....	المطلب الثالث: إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (التشغيل)
53.....	خلاصة الفصل الثاني:
55.....	الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر
56.....	المبحث الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر
57.....	المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر
59.....	المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر
61.....	المبحث الثاني: تطور استثمارات القطاع الخاص في الجزائر
61.....	المطلب الأول : تقييم مسار الخصخصة في الجزائر
64.....	المطلب الثاني: تطور الاستثمار الخاص الوطني خلال الفترة 1990-2012
70.....	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
70.....	المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
	المطلب الثاني: العقبات التي تعترض تطور استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والوطني في الجزائر
86.....	الجزائر
93.....	خلاصة الفصل الثالث:
95.....	الفصل الرابع: استثمارات القطاع الخاص و أثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر
96.....	المبحث الأول: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية
96.....	المطلب الأول: السياسة الاستثمارية و التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع
104.....	المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
105.....	المطلب الثالث: اثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر
110.....	المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية
112.....	المبحث الثاني: قانون ترقية الاستثمار رقم (93-12) وأثره على الاقتصاد الجزائري

112.....	المطلب الأول: اثر قانون الاستثمار على حجم البطالة.....
114.....	المطلب الثاني: الأثر الاقتصادي لقانون ترقية الاستثمار.....
116.....	المطلب الثالث: أثر قانون ترقية الاستثمار في تنشيط دور القطاع الخاص.....
118.....	المطلب الرابع: أثر قانون ترقية الاستثمار على التجارة الخارجية الجزائرية.....
126.....	المبحث الثالث: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص في الجزائر وآفاقه.....
126.....	المطلب الأول: تطور مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.....
130.....	المطلب الثاني: معوقات نمو الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.....
135.....	المطلب الثالث: مستقبل تنمية الاستثمار الخاص في الجزائر.....
137.....	خلاصة الفصل الرابع :.....
139.....	الخاتمة العامة:.....
144.....	قائمة المراجع:.....
153.....	الملاحق:.....

فهرس الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع	01
22	تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب كل قطاع	02
24	مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر للفترة:(2003-2005)	03
33	المشروعات الاستثمارية المصادق عليها (1983-1986)	04
39	الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات والتحكيم الدولي	05
65	الاستثمار الأجنبي للفترة (1999-2007)	06
66	حصيلة عمليات الخوصصة من 2003 إلى غاية 2007	07
66	تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب (1997-2005)	08
67	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2006)	09
68	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الإجمالي الثابت FBCF	10
68	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصاد الجزائري	11
74	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2005)	12
77	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه على القطاعات الاقتصادية سنة 2003	13
79	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلدان المصدرة خلال فترة (1998 - 2001)	14

80	الاستثمارات العربية الخاصة في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)	15
81	تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة: (2000-2007)	16
82	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2011)	17
84	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2010)	18
97	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن لسنة (1993-2000)	19
101	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن لسنة 2012	20
102	توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني خلال الفترة: (2002-2011)	21
102	توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر (2000-2012)	22
104	توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (2000-2012)	23
106	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2010).	24
107	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	25
108	العمالة المنشأة في كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	26
111	معدل تطور الصادرات الجزائرية (1992-2009)	27
114	تطور نسبة البطالة الجزائرية (1995-2013)	28

115	توزيع المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة خلال الفترة (1994-93)	29
118	نسبة تطور القطاع الخاص (2009-2006)	30
127	تطور مساهمة القطاع الخاص والقطاع العمومي في القيمة المضافة	31
129	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	32
131	تطور القروض حسب القطاع بالنسب المئوية للفترة: (1998-2005)	33

فهرس الأشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة: (2000-2011)	01
92	أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي 2006	02
119	نسبة نمو الصادرات و الواردات الجزائرية و أثرها على النمو الاقتصادي (1990-2010).	03

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تواجه الكثير من الدول النامية عدة تحديات تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أنها تريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنمية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، لكي تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة. إلا أن مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة .

وتعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول و توفير رأس المال اللازم للاستثمار هو الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، أن الانطلاق نحو التقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود الاستثمارات، ومن ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لدفع و ترقية الاستثمار الوطني منه والأجنبي، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول، إذ أن الاستثمار الوطني على الرغم من بعض التحسن للقطاع الخاص، إلا أنه لم يراوح مكانه وبقي يتخبط في مشاكل كثيرة لا حدود ولا حصر لها، ما جعله بعيدا عن الأهداف التنموية المراد بلوغها في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية.

إشكالية الدراسة و الفرضيات:

في ضوء ما تقدم، تتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه استثمارات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية؟
- ماهي التدابير والسياسات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات؟
- ما مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة ؟
- ما هي الأسباب التي حالت دون مساهمة استثمارات القطاع الخاص في الجزائر؟
- ماهي أهم العقبات التي تعترض تنمية استثمارات القطاع الخاص في الجزائر؟
- ماهي الانعكاسات التي تترتب عن تشجيع و ترقية الاستثمار، إلى المستويات المطلوبة؟
- كيف تؤثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار في الجزائر؟

■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار و دوره في التنمية الاقتصادية، فالعالم المتقدم وحتى التجارب الناجحة في دول العالم الثالث، في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا تبين الدور الريادي و الأساسي للاستثمار في إحداث التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

إن التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق، ومن ثم فإن الانفتاح على الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي يعتبر من مقتضيات الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في الجزائر، التي تعالج الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، كظاهرة البطالة وازدياد الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

فالاستثمار يساهم في خلق فرص عمل جديدة والرفع من مستوى معيشة الأفراد.

ويعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة والاقتصاد، ومجال اهتمام الباحثين والجامعيين، وانشغال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين و البنوك والهيئات المالية... الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار والتنمية.

■ اهداف الدراسة:

نظرا لأن غالبية الدول النامية و التي من بينها الجزائر تسعى لتفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية ، وذلك بدراسة وسائل تشجيع و ترقية الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية؛ فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز أهم مكونات المناخ الاستثماري من حوافز ممنوحة للمستثمرين، و تسهيلات، وخدمات، وآليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات المناخ الاستثماري في الجزائر .
- تحليل واقع وآفاق استثمار القطاع الخاص و ذلك بالكشف عن المشاكل التي يعاني منها ، وبحث الأدوار والمجالات المخصصة له في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد أهم السبل التي من خلالها يتم تطوير و تنمية الاستثمار الخاص.

■ منهج الدراسة:

لانجاز البحث والإجابة على السؤال المحوري في الإشكالية والتساؤلات الثانوية اعتمدنا على المنهج العلمي الاستنباطي الاستقرائي مستعينا بمجموعة من المصادر المتنوعة وتمثل في الكتب وبحوث متخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وعلى مواقع في الانترنت وموسوعات علمية في مجال الاستثمار وكذلك دراسات سابقة في مجال الاستثمار من رسائل دكتوراه ورسائل ماجستير، وأيضاً على دوريات ويوميات بالإضافة إلى الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات المحلية والدولية كوزارة الاستثمار ، الديوان الوطني للإحصاء.

■ محتويات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار أهدافه و أهميته

المبحث الثاني: مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتها بالاستثمار الخاص

الفصل الثاني: تطور الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: الضمانات و الحوافز الممنوحة في اطار قوانين الاستثمار.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: تطور استثمارات القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الرابع: استثمارات القطاع الخاص و أثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: : سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية

المبحث الثاني: قانون ترقية الاستثمار رقم (93-12) وأثره على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص في الجزائر وأفاقه

وفي خاتمة الدراسة تم استعراض بعض النتائج والتوصيات والتي نرى ضرورة الأخذ بها وذلك

لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستثمار والنهوض بالقطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية

في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الاستثمار و التنمية

الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للتنمية من خلال زيادة الناتج وتوفير الموارد المالية المكملة للادخار الوطني، وباقي الموارد الاقتصادية القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

ويساهم الاستثمار بوجه عام في نقل التقنيات الجديدة وأساليب الإدارة الحديثة كما يساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية.

ولهذا تسعى اغلب الدول النامية باختلاف أنظمتها وحجم تطورها لتحقيق أكبر قدر من الاستثمارات التي تحتاج إليها اقتصاداتها.

ومنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار أهدافه و أهميته.

المبحث الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الخاص.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار أهدافه و أهميته

توجد عدة مفاهيم للاستثمار التي تمكننا من تحديد أهدافه و أهميته وأنواعه والتي سنوضحها في هذا

البحث:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه ضمن سياقات الجهد التنموي

يعد الاستثمار واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثارا للاهتمام ليس فقط من الدارسين والمهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي، لما يلعبه من دور مهم في التنمية الاقتصادية المنشودة في أي بلد من البلدان. لذلك فإن الاستثمار كان و مازال يترك أثرا مهما في جميع أوجه الفعاليات الاقتصادية لأي دولة خصوصا تلك الدول التي مازالت إقتصاداتها تعاني من التخلف والتبعية، حيث أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والتغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الراج أو الكساد.

أولاً: مفهوم الاستثمار

جاء تعريف الاستثمار بأشكال متعددة، تتسجم مع توجهات و مواقف الباحثين و خلفياتهم الأكاديمية و المصرفية.

فقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه: >> استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها <<¹.

وعرف بأنه: >> استعمال لرأس المال سعيا وراء الربح مهما كان شكل الاستعمال، إنشاء مصنع،

مشغل مزرعة، ملكية عقارية <<².

¹ حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الثانية، 1978، ص 158.

² محمد عادل العاقل، مبادئ الإستثمار و تقييم المشاريع، جامعة حلب، 1968-1969، ص 5.

وعرف كذلك بأنه: >> ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال مدة طويلة في المستقبل<<¹.

وعرف بأنه: >> الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وبناء على ذلك يكون الاستثمار هو الإضافة إلى أصول المؤسسة كالعقد والآلات والمباني والأثاث إلى جانب الإصلاحات التي تطيل عمر الأصول أو تزيد من إنتاجيتها<<².

ومما سبق، يمكن القول أن الاستثمار يمثل مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر.

ثانياً: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع من الاستثمار يمكن التفريق بينها على النحو الآتي:

أ- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي

الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي): >> هو الاستثمار الذي يتم من خلال الأصول الإنتاجية التي من شأنها زيادة السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي<<³.

أما الاستثمار المالي: >> فهو الاستثمار الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر<<⁴.

¹ سعيد الهواري، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 43.

² حمد الكساسبة، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 1994، ص 469.

³ أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 19.

⁴ محمد عادل العاقل، مرجع سابق، ص 19.

ب- استثمار خاص واستثمار عام (حكومي)

ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار.

ويعرف الاستثمار الخاص أيضا بأنه: <<هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع و تقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية>>.

أما الاستثمار العام (الحكومي): << فيتمثل برأس المال الذي تقوم الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه و تمويله، و يكون هذا تمويله، ويكون هذا التمويل إما من فائض الإيرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة>>¹.

ج- الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار المحلي << بأنه الاستثمار الذي يقوم بإدارته و الحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات، ويستوي في ذلك أن يكون ممولا عن طريق القطاع العام أو الخاص>>².

أما الاستثمار الأجنبي فيعرف بأنه: << الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الأرباح و تعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات>>³.

كما عرف (برتان) الاستثمار الأجنبي بأنه: << كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان>>.

¹ أحمد قاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، 1980، ص 2.

² حلا سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010، ص150.

³ غدير بن سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية 2004، ص20.

وتجاوزا لأنواع وتصنيفات الاستثمار الأخرى المختلفة، و خدمة لأغراض هذه الدراسة، فإننا سنقتصر على الأنواع السابقة والحديث عن الاستثمار الخاص و أشكاله.

حيث أن أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية تتصف بالعدد والتباين من حيث النوع، والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، وسياسة من السياسات، وذلك بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات¹.

وقد يرجع التباين إلى عوامل كثيرة، منها ما يرتبط بطبيعة البلدان المضيفة من حيث فلسفة النظام السياسي الحاكم والأهداف التي تسعى هذه البلدان لتحقيقها من خلال الاستثمار ودرجة النمو الاقتصادي، والأرباح المتوقعة من هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة، كذلك يرجع هذا التباين إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في الأسواق الدول المضيفة².

وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي.

- لنوعية أو صفة القائم بعمل الاستثمار، يمكن التمييز بين شكلين من الاستثمار:

* **الاستثمار الأجنبي الخاص:** >> وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبي <<³.

* **الاستثمار الأجنبي العام:** >> هو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية، أو المؤسسات والهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليم <<⁴.

- **تبعاً للمدة الزمنية،** يقسم الاستثمار الأجنبي إلى الشكلين التاليين:

¹ جيل برتان، ترجمة: علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص10، ص11.

² عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 15، ص17.

³ عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 1974، ص 16.

⁴ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 16.

* **الاستثمارات قصيرة المدى:** >> وهي الاستثمارات التي تتضمن تحركا في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، ويمثلها الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الإعتمادات، وهذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة¹.

* **الاستثمارات طويلة المدى:** >> وتشمل تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة وتتمثل هذه الاستثمارات بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ومن شأن هذه التحركات الرأسمالية طويلة المدى المساهمة في تنمية الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات من خلال ما يلي:

- مساهمة هذه التدفقات في زيادة الاستثمار في البلدان المتلقية لها وبالتالي زيادة مداخيلها القومية.
- إن زيادة الاستثمارات سوف تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض أسعار المنتجات المحلية.

وتبعاً لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار، هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي هما:

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار ماثراً للاهتمام والجدل، نظراً لاتساع مصادره وآثاره وأشكاله في البلدان المتلقية له.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني كما أنه قد يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم².

كما عرف بأنه: >> الاستثمار الذي يجري لاكتساب مصلحة دائمة وصوت فعال في إدارة منشأة ما.

¹ Kioshe Kojima, Direct Foreign Investment, Croom Helm, London, 1982, p. 52.

² هشام غرابية، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1997، ص 34.

وقد تحدث كثير من الاقتصاديين عن أهمية هذا النوع من الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، فهي تحفز الاستثمارات المحلية من خلال توفير مدخلات للصناعات الوطنية بأقل كلفة، أو تستخدم منتجات الصناعات المحلية كمدخلات لمشاريعها، كما تساعد في نشر التقدم الاقتصادي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير كفاءة العاملين ورفع قدراتهم الفنية والإدارية، حيث كان نصيب الدول النامية من هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (92-1994) حوالي 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم¹.

واتجه معظم هذه الاستثمارات نحو دول جنوب أمريكا اللاتينية².

وتقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الشكل القانوني إلى ما يلي:

1- الاستثمارات ذات الملكية الفردية: وهي الاستثمارات التي يملكها شخص أو جهة بشكل منفرد.

ويعتبر هذا الشكل الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسيات، لما يمكن أن تتمتع به من

حرية في الإدارة والإشراف³.

- الاستثمار المشترك: وهي الاستثمارات التي تتم بين طرفين طرف وطني، والآخر أجنبي، يتم

المشاركة بينهم في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح، وغيرها من

الأمر المشترك بينهما، وليس بالضرورة دائماً أن يساهم المستثمر الأجنبي والوطني بنفس النسبة في رأس

المال، فقد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل من أحد الأطراف.

- عقود التجميع: وهي اتفاقيات مبرمة بين مستثمر أجنبي ومستثمر محلي، يقوم على أساسه

المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين (سيارة، تلفزيون، مثلاً) لتصبح منتجاً نهائياً، وبلغاً

¹ جويل بير غسمانوزيا و فانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد 4، 1995، ص 6.

² دافيد جولد سبرو، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الاتجاهات والقضايا السياسية والأفاق، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، المجلد 22 رقم 1، 1985، ص 31.

³ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 32.

المستثمر الأجنبي إلى هذا الشكل من الاستثمار بدوافع كثيرة منها: كبر حجم السوق، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعالة والمواد الخام.

وفي هذا الخصوص فإن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل للمستثمر الأجنبي، وقد يكون هذا الكل من الاستثمار غير مباشر، إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين لا يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر.

إن هذا الأسلوب من الاستثمار يساعد على تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض في الموارد الأولية إلى الدول التي تعاني من عجز في هذه الموارد، ومن المعروف أن معظم الدول النامية تعاني من عجز في مواردها المالية وأصبحت مثقلة بأعباء الديون الخارجية¹.

- الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة:

يطلق على هذا النوع من الاستثمار، باستثمار المحفظة (portfolio investment) نظرا لتعلق هذا النوع من الاستثمار بشراء الأسهم والسندات، أو الاكتتاب في أسهم وسندات مشروعات قائمة دون قصد ممارسة إشراف ما عليها.

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لأنه يسهل مهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر، كما أنه يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة².

وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أحد الأشكال التالية:

¹ التمويل المشترك، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت العدد الخامس، أبريل، 1987، ص 19.
² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص 361.

- حقوق الامتياز (الترخيص):

يعتبر الامتياز أو استخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي يمكن الشركة الأجنبية أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي بالدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي استثمار، بحيث تقوم الشركة الأجنبية بعقد اتفاق مع مستثمر محلي، يتم بمقتضاه التصريح للمستثمر المحلي باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية، مقابل قيام الشركة المحلية بدفع عمولة معينة أو نسبة محددة من الأرباح¹.

- عمليات التجهيز والتسليم:

تتضمن عمليات التجهيز والتسليم قيام المستثمر المحلي بتكليف المستثمر الأجنبي ببناء مشروع معين أو القيام بعمليات محددة، مقابل دفع مبلغ يتفق عليه سلفاً يتم دفعه بعد الانتهاء من المشروع وتسليمه.

وتجدر الإشارة هنا أنه رغم حصول المستثمر الأجنبي على عوائد من هذا النوع من الاستثمار، إلا أن هذا الشكل من الاستثمار لا ينطوي عليه مخاطر كبيرة، إذ تنتهي علاقة المستثمر المحلي مع الأجنبي بمجرد تسليمه المشروع، إلا إذا كانت هناك فترة كفالة.

- الاستثمار في الأسواق المالية:

يعتبر الاستثمار في الأسواق المالية من القنوات المهمة في حشد المدخرات واجتذاب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية، ويكون الاستثمار في الأسواق المالية بالأسهم والسندات. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار مهم بالنسبة للشركات الأجنبية، حيث أنه يمهد الطريق أمام هذه الشركات للتقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 361.

ويعتبر معيار السيطرة والإشراف من أكثر المعايير استخداماً للتمييز بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، حيث يتميز الأول بمباشرة المستثمر الأجنبي للرقابة والسيطرة على استثماراته في حين لا ينطوي الاستثمار غير المباشر على أي نوع من أنواع السيطرة أو الإشراف¹.

كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمت إلى عالم الإنتاج الحقيقي، في حين أن الاستثمار غير المباشر ليس إلا ظاهرة مالية وتحويل لملكية الموارد أو المطالب المترتبة عليها من يد إلى أخرى².

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثل إنشاء جامعة أو مستشفى عام... الخ)، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

بالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به، إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة وتتلخص فيما يلي:³

1- تحقيق العائد الملائم:

فهو يهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار مالياً سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة. من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة.

¹ هشام غرابية، مرجع سابق، ص 35.

² عبد الله المالكي، مرجع سابق، ص 19.

³ آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 7.

2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:

و ذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3- استمرارية الدخل وزيادته:

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيداً عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري

4- ضمان السيولة اللازمة:

لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنباً للعسر المالي.¹

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية

لقد حظي موضوع الاستثمار وما زال بأهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية، حيث اعتبر العنصر الأساسي والمحرك الأول للتنمية الاقتصادية.

فالاستثمار علاقة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، فهو يؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية للمجتمع ويوسع الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات، وبفضل هذا الهيكل الإنتاجي الجديد يقع تشغيل العمال، وتتشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخول، ويحدث انتقال للموارد الاقتصادية المختلفة، وهذه العلاقات سببها الأول هو الاستثمار.

حيث تعتبر هذه التغيرات من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والتي أخذت معظم الدول النامية تهتم بها، وتسعى إلى تحقيقها، والمقصود بالتغيرات الهيكلية هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات

¹ آدم مهدي أحمد، مرجع سابق ، ص 11.

الاقتصادية سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية¹.

وحتى تتحقق عملية التنمية فإنها تتوقف على مجموعة كبيرة ومتراطة من المقومات أهمها:²

1- التخطيط الواعي والمنظم والمدرّوس للتنمية، بما في ذلك تحديد واضح للأهداف والفرص والمحددات والافتراضات.

2- انطلاق المجهودات التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع.

3- التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4- الربط بين التنمية و التعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي.

5- الاهتمام بإدارة وتنظيم التنمية، وفقا للأصول العلمية خصوصا معايير الكفاءة والمؤسسية.

6- الانفتاح والتعاون الايجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات التي تفرز احتمالات التنمية

عموما.

7- توفير كافة المتطلبات والمدخلات اللازمة لعملية التنمية ومن أهمها:

أ- رأس المال المحلي والأجنبي ضمن ضوابط مدروسة.

ب- توفير أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي كمنافس ضروري للتنمية.

ج- توفير الأساليب الإدارية والتكنولوجية الملائمة والفعالة.

د- توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

هـ- تحديث التشريعات لتواكب التطورات التنموية.

و- توفير نظم حديثة ومتكاملة للمعلومات والرقابة والمتابعة.

¹ Irving Levenson and Jimmy, w, Wheeler, Structural Change and Adjustment Policies in Industrial Country, West View Press, Inc, 1980, P. 9.

² نائل عوامل، إدارة التنمية وتطبيقاتها في الأردن، عمان، الأردن، 1997، ص 43.

المبحث الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الخاص

لتحديد علاقة الاستثمار الخاص بالتنمية يجب اولاً إبراز مفهوم عام حول النمو الاقتصادي والتنمية

الاقتصادية:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية من الدخل القومي.

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، و بالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك (أخذاً في الاعتبار معدل نمو السكان)، و بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.

ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. و يجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم و اختلال موازين المدفوعات¹.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضا على أنه:² (الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي).

إن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بهذه الصورة التلقائية لا بد أن تعترضه الأزمات و البطالة، ومن ثم فإن معدل النمو قد يكون في بعض الفترات سالبا.

من هنا لكي ينمو الاقتصاد لا بد من إيجاد و خلق الظروف اللازمة للنمو، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج، وضرورة اختيار أفضل طريقة

¹ امال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص 116.

² علي لطفى، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 42.

لاستخدام تلك الموارد، بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية، و بالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتعتمد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية على العنصر التكنولوجي، من هنا يعتبر التغيير التكنولوجي عنصرا لضمان كفاءة استخدام تلك الموارد.

و يعتمد التغيير التكنولوجي على التالي:

• مدى توافر مهارات إدارية في الدولة.

• مدى جودة التعليم.

• النفقات على البحوث والتطوير.

• الحوافز المقدمة للتوصل إلى الاختراعات.

وقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة

من السياسات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: سياسة جانب العرض

و تتمثل في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال ما يلي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية.

- تشجيع التعليم و التدريب لرفع مستويات المهارة و زيادة الإنتاج و ذلك بتشجيع الإنفاق على

البحوث والتطوير، بما يساعد على إيجاد طرق أكثر كفاءة في الإنتاج¹.

ويقوم الاستثمار بدور هام في تحفيز العرض، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها إحدى محددات النمو الاقتصادي.

¹ علي لطي، مرجع سابق، ص 44.

المجموعة الثانية: سياسات جانب الطلب

وتتصرف إلى تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي الفعال باستخدام العديد من الوسائل،
و يأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على الدخل لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل الكلي الفعال.

- خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض و الإنفاق الكلي.

وتؤدي زيادة الطلب الكلي الفعال باستخدام الأدوات السابقة إلى اتساع حجم السوق في الدولة، وبالشكل الذي يحفز الاستثمار الخاص و يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، للاستفادة من اتساع حجم السوق المحلي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الجانب الآخر، ركز الاقتصاديون عند تناولهم لظاهرة النمو الاقتصادي، >> باعتبارها تعبيراً عن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الاستهلاك، و ذلك وفقاً لرأي كل من Brenner عام 1966، على أن استمرار النمو يتطلب ضرورة إحداث نمو في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج.

أو الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي كتعبير للنمو الاقتصادي و هو المفهوم المتبع في هذه الدراسة¹.

وتوفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و هي:

¹ باهر محمد و منال محمد متولي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو و التنمية في مصر و البلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4-6 مايو 1996، ص 4.

>> **المحدد الأول:** و يتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال

المادي ورأس المال البشري.

المحدد الثاني: ويتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

المحدد الثالث: و يتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا¹.

في تلك المحددات فإن الدول الأكثر فقراً، والتي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، يمكنها من أن

تحقق ذلك بمعدل أسرع مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

إذ تعاني الدول النامية من انخفاض نسبة رأس المال/ العمل، وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد

على الاستثمارات الجديدة لخضوع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة، و بما يؤدي إلى إحداث زيادة سريعة في تراكم

رأس المال.

كما يمكن لتلك الدول أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الدول المتقدمة دون حاجة إلى

إعادة اختراعها، و ذلك بعدة طرق أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعلق ما سبق بالمحدد الأول

والثالث، حيث يظهر فيها بوضوح الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو

الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمحدد الثاني فإن تحقيقه يتطلب توفر مؤسسات اقتصادية تساعد على تراكم رأس

المال، والتخصيص الكفاء للموارد والعمل على سرعة انتشار التكنولوجيا، ويتم ذلك من خلال التالي²:

أ- العمل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، و بما يمكن من:

- كفاءة تخصيص الموارد وفقاً لمبدأ الميزة النسبية.

¹ جيفري ساكس، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة: سمير كريم المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996،

ص 10.

² جيفري ساكس، مرجع سابق، 1996، ص 11، ص 12.

- الاستفادة من التعليم عن طريق الاستفادة من كل ما هو جديد في مجال الإدارة والتكنولوجيا المصاحبين للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لأن يقوم بدور هام في إعادة تخصيص الموارد.

ب- استخدام السياسات اللازمة لتشجيع الادخار المحلي بأدواتها المختلفة، و بما يؤدي إلى تدني فجوة (الادخار- الاستثمار) في الدول النامية، و يتم ما سبق من خلال عدة أساليب مثل مكافحة التهريب الضريبي وضغط الإنفاق العام. كما تستخدم بعض الدول ما يسمى بالادخار الإجباري.

ج- تشجيع المنافسة الداخلية من خلال إتباع العديد من الوسائل مثل عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار منتجات القطاع الخاص، تحرير إجراءات الاستثمار والتجارة الخارجية، وبالشكل الذي يفرز منتجات محلية جديدة تصمد أمام مثيلاتها الأجنبية، وبما ينعكس في زيادة الصادرات للدول النامية، و بالتالي المساهمة في تحقيق معدل نمو مرتفع.

كما يمكن أن يأتي ذلك من خلال تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، والذي يؤدي إلى خلق منافسة مع الشركات المحلية، و بما يفيد الدولة المضيفة.

د- التركيز على إستراتيجية التصنيع القائمة على تشجيع الصادرات، دون الاعتماد على إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، حيث أوضحت الدراسات الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دور كبير في هذه الإستراتيجية.

يتضح مما سبق أن أهمية الاستثمار بشتى أنواعه في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف في الدول النامية. من هنا لجأت العديد من الدول إلى تشجيع وتطوير الاستثمار المحلي و الأجنبي، من خلال تقديم كافة التسهيلات و الحوافز والضمانات اللازمة لتوفير عوامل ترقيته وجذبه، اقتناعا من تلك الدول بالدور الهام الذي يقوم به في تحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

وتعرف على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، وبوجود النمو فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية¹.

ومن خلال هذا التعريف نستنتج ما يلي:

إن الزيادة السريعة الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدف ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنیان الاقتصاد الوطني والمقصود بذلك هو التغيير الجوهرى في العلاقات الهيكلية والبنیان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني مثل نسبة الناتج من قطاع الصناعة إلى عدد القوى العاملة في المجتمع.

أ- أن التنمية الاقتصادية لا تحقق فقط في (التغيير الكمي) المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تتطوي كذلك على (تغيير وصفي) يتمثل في تغيير وتطوير بنیان الاقتصاد الوطني.

ب- أن زيادة متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية، وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة.

ج- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، وعلى هذا الأساس فإن مجرد الزيادة الطارئة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية فعلى سبيل المثال قد تحصل الدولة على قروض ومساعدات فنية من الخارج تستخدمها

¹ الدكتور علي لطفى، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، 2003، ص4.

كاستثمارات، أن لم تكن قد أحدثت تغييرات جذرية في الهيكل والبنيان الاقتصادي للمجتمع، فإن آثارها تكون مؤقتة ومن ثم لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية¹.

مما تقدم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي - الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية - سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.

أن هذا التعريف أكثر تعبيراً عن واقع البلدان النامية وأكثر شمولاً لأهدافها خاصة وأنه يأخذ بالجانب الاجتماعي بنفس أهمية الجانب الاقتصادي، ولذلك يجب أن تأخذ برامج التنمية في البلدان النامية بنظر الاعتبار معالجة هذين الجانبين في وقت واحد، إذ إن معالجة واحد منهما دون الآخر إنما يعني قصوراً في معالجة محتوى عملية التنمية بأكملها، وما يترتب عليه من عدم تحقيق أهداف تلك البرامج التنموية.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بالنمو والتنمية

يمثل الاستثمار الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ علي لطفى، مرجع سابق، ص 47.

أولاً: دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

جدول رقم 01: تطور هيكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع

الوحدة: نسبة مئوية

القطاع	1974	1984	1994	2004	2006	2007	2008	2009
قطاع عمومي	%58.6	%69.5	%53.4	%52	%57.74	%57.18	%58.72	%45.31
قطاع خاص	%41.4	%30.5	%46.6	%48	%42.26	%42.81	%41.28	%54.69
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الحسابات الاقتصادية: 1974-2009).

من خلال الجدول السابق والذي يبين تطور هيكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع يتبين تطور هيكل القيمة المضافة للقطاع الخاص حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في العام 2009 الى ما نسبته %54.69 بالمقارنة مع القطاع العام الذي وصلت نسبته إلى %45.31.

جدول رقم 02: تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب

الوحدة : نسبة مئوية

كل قطاع

2006	2001	1997	1990	1986	1981	البيان
92.93	90.19	92.17	72.7	75.6	67.4	التجارة و الخدمات %
79.72	80.54	61.58	31.3	26	27.4	البناء و الأشغال العمومية %
75.39	75.9	66.93	45.2	41.6	20.5	النقل و الاتصال %
49.09	40.4	26.41	27.1	24.2	23.9	الصناعة دون المحروقات %
42.26	47.5	45.71	45.8	39.4	29.7	نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %

المصدر: شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية،

المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت

يبين لنا الجدولين رقم (1 و 2) مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

حيث عرفت الفترة 1981-1990 زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، و يعود

ذلك أساسا إلى:

- برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية، ويبدو أيضا أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتمويل مؤسساته، وهذا على عكس حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6,08%.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47,5% سنة 2001، وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23,78% سنة 1994، ثم إلى 28,84% سنة 2006، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة¹.

رغم هذه النتائج ما زال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية. ففي روسيا مثلا يساهم القطاع الخاص بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا يساهم بنسبة 75%، جمهورية التشيك 80%، رومانيا 70%، مصر 67,8%. إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%.

ثانيا : دور القطاع الخاص في التشغيل:

تبرز أهمية ودور استثمارات القطاع الخاص وذلك من خلال مساهمته في التشغيل والتي يمكن تبيانها في الجدول التالي:

¹ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

جدول رقم 03: مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر للفترة: (2003-2005).

الوحدة: ألف عامل

2005			2004			2003			البيان
المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	
1380	1352	28	1617	1592	25	1412	1361	51	الزراعة
1059	664	395	1060	715	345	804	500	304	الصناعة
1212	1125	87	968	868	100	800	713	87	الأشغال العمومية
4393	1939	2454	4153	1945	2208	3668	1452	2216	التجارة و الخدمات
8044	5080	2964	7798	5120	2678	6684	4026	2658	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2007).

إن القطاع الخاص يشغل أكثر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما نسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة بـ 37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل، إن القطاع الخاص الذي بدأ يندمج في إطار اقتصاد السوق سيكون له في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005 في المقابل بقي حجم التشغيل في القطاع الخاص شبه ثابت خلال نفس الفترة. كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي.

وانطلاقاً من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر ما زال صغيراً مقارنة بدول العالم، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل و ربما يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار و كثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص، فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك، و هو ما يعني

أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية و برنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هامة مؤثرة في هذا المجال و هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني¹.

ثالثا: قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) ، بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس " G D I " ؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التتموي " HPI " والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في

وجود فرق بين ما يملكه وما يملكه الآخرون².

¹ شيببي عبد الرحيم وشكوري مرجع سابق، ص72.

² علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص79.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق في هذا الفصل يتبين لنا تزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددًا للنمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويعد عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، ولهذا فان حجمه وتوزيعه يبين اتجاه النمو، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل.

الفصل الثاني :

تطور الإطار التشريعي والتنظيمي

للاستثمار في الجزائر

مقدمة الفصل:

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانيات المتوفرة لديها، من أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار، الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار.

كما بذلت الدولة مجهودات أخرى لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، تمثلت في إنشاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار، كوكالة (APSSI) ووكالة (ANDI) ووكالة (التشغيل)، هدفها تدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلية والأجنبية. فقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار الذي كان يرمي إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

ولشرح هذه السياسة التحفيزية للاستثمار، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

يعتبر الاستثمار ذو أهمية قصوى في اقتصاديات الدول النامية التي تواجه العديد من المعوقات ومشاكل التنمية وعليه فإن هذه الدول ومنها الجزائر، تتنافس في خلق مناخ الاستثمار الملائم ومنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المختلفة للمستثمرين، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحد من أخطار الاقتراض من الخارج ومشاكل التمويل. وفي هذا الشأن بذلت الجزائر جهودا مستمرة، في خلق وتهيئة مناخ استثماري مناسب، منذ الاستقلال في مجال القوانين والتشريعات فقد عرف تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر ثلاث مراحل، مرحلة الستينات، ومرحلة الثمانينات، ومرحلة التسعينات.

المطلب الأول: قوانين الاستثمارات في مرحلة الستينات

في هذه الفترة تبنت الجزائر، قانونين للاستثمار، القانون الصادر في سنة 1963، و القانون الصادر في سنة 1966.

أولاً: قانون الاستثمارات الصادر عام 1963:-⁽¹⁾

يتعلق هذا القانون برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، و قد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب، وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

أ. الضمانات العامة: تتجلى هذه الضمانات فيما يلي:⁽²⁾

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل و الإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

1 أنظر قانون رقم 63-277، الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.
2 عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 6.

ب. المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية (Entreprises conventionnées):

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة التي يتضمن برنامجها الاستثماري مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين⁽¹⁾.

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الممنوحة، و أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة و طويلة الأجل.

لكن في هذه الفترة، لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي. إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية. ففي بداية الستينات كانت الجزائر تقوم بالتأميمات و بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق قانون 1963، حيث أنها لم تبادر في دراسة الملفات التي أودعت لديها، لأن هذا القانون كان غير مطابق للواقع.

ثانيا: قانون الاستثمارات الصادر عام 1966

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به.

وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة، ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ

التالية:⁽²⁾

أ. الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية، يرجع إلى الدولة و الهيئات التابعة لها، بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية، ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية، وفي هذا الصدد، فالمستثمر الخاص

1-عليوش قريوع كمال مرجع سابق، ص 7.
2- أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، ص 1202.

الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة، لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

ب. منح امتيازات و ضمانات للاستثمار

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الخاص سواء الأجنبي أو المحلي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح

الاعتمادات، وهناك ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون هي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.

- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية و الوزير التقني المعني بالقطاع.

- أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد، فإنه يحتوي على ضمانات و امتيازات منها: المساواة أمام القانون، و لاسيما المساواة الجبائية، و الضمان على التأميم.

المطلب الثاني: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقم 11/82

المؤرخ في 21 أوت 1982 و القانون الثاني هو: قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988. فيما

يخص القانون الأول، فلقد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما

يلي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، و صيانة التجهيزات الصغيرة، و ماكينات صنع الأدوات.
- الصناعات الصغيرة و المتوسطة، المكملة لإنتاج القطاع العام، و خاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، و تحويل المواد الأولية الزراعية.

- ميادين الصيد البحري، والبناء، والأشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين.

• أما مزايا و تسهيلات الاستثمار الخاص فهي: (1)

أ- المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.

- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.

- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، و إعفاء من الدفع الجزائي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

- كما أن قانون رقم (11/82) قد أعطي امتيازات أخرى جبائية، للاستثمارات المنتجة للموارد وللإستثمارات الأخرى. (2)

ب- **المزايا المالية:** تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة و متوسطة المدى للمستثمرين، شرط أن لا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، ما عدا المجاهدين و ذوي الحقوق.

ج - **التسهيلات:** من بين تسهيلات قانون (11-82)، هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع

1 الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الاثهار، الجزائر، جوان 1987، ص 72.
2 : القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (لا سيما المادة 21).

الغيار، أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي: 12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و 35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.⁽¹⁾

* أما القانون رقم (88-25) المؤرخ في 12/07/1988، جاء موافقا مع الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

وفي هذه المرحلة يمكن عرض المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من سنة 1983 إلى سنة 1986 كما يلي:

الجدول رقم 04: المشروعات الاستثمارية المصادق عليها في الفترة (1983-1986)

حجم الاستثمارات (بملايين الدينارات (دج))	عدد المشاريع	القطاع
968.6	425	- النسيج
1.089	361	- المطاط، البلاستيك، الكيمياء
1.249.6	345	- مواد البناء
954.4	334	- الصناعات الغذائية
1.291.3	298	- الحديد و الصلب، و الكهرباء
1.664.3	279	- الفنادق و السياحة
640.8	201	- المناجم و المحاجر
594	175	- البناء و الأشغال العمومية
196	145	- الخدمات
490.7	142	- الخشب، الفلين، الورق
181.9	52	- الجلود و الأحذية
75.3	35	- النقل
115.6	34	- صناعات أخرى
9.311.5	2835	المجموع

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي، 1987 ص 75.

1 الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 73.

ما يلاحظ في هذا الجدول أن أكبر حجم الاستثمارات، أعطي لقطاع الفنادق والسياحة بمبلغ 1.664.3 مليون دج بنسبة 17.9%. وأقل حجم للاستثمارات، منح لقطاع النقل بمبلغ 75.3 مليون دج، بنسبة 0.81%.

المطلب الثالث: تقييم القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقروض

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410 هـ، الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض حيث يهدف هذا القانون إلى تنظيم قواعد اقتصاد السوق، و تنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات و تحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر).⁽¹⁾

وينص مضمون هذا القانون بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:⁽²⁾

- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، و عدم التفرقة بينه و بين القطاع العام و إزالة

العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.

1 - Hocine Benissad, Algeria, *restructurations et réforme économiques (1979-1993)*, opus, 1994. pp, 124-125.
2 نصت المادة (2) من النظام رقم 90-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1990، الذي يحدد تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج - الجريدة الرسمية، العدد 45، ص 1439: يقصد بغير المقيمين في المادة 181 من القانون 90-10 كل شخص طبيعي أو معنوي، جزائري أم أجنبيا يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، و في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.
ويقصد بالمقيمين المذكورين في المادة 182 من القانون، كل شخص طبيعي، أو معنوي جزائري كان أم أجنبيا، يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

- حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين، أي أنه يتم ذلك بعد 60

يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر⁽¹⁾.

- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة أنه في

التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.⁽²⁾

- أن عملية قبول الاستثمار، يخضع إلى الرأي بالمطابقة (avis de conformité)، و ذلك بتقديم

الطلب إلى مجلس النقد و القرض، و يبيث في الملف خلال شهرين، إذا لم يبلغ المستثمر، بقرار مجلس

النقد و القرض خلال شهرين، يعتبر طلبه مرفوضا.

لكن القانون 90-10 لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، رغم أنه نص على الضمانات

المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال. إذ نجد أن الامتيازات المطبقة هي السارية المفعول المدرجة في

القانونين: 80-13 و 86-13 المتعلقين بالشركات الاقتصادية المختلطة (La société d'économie

mixte) إلى أن جاء قانون الاستثمار لعام 1993، الذي ألغى كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و

القوانين المخالفة له، أما في الآونة الأخيرة طرأت بعض التعديلات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد و

القرض نظرا للتغيرات التي طرأت في الاقتصاد، هذا التعديل تمثل في الأمر رقم 1-1 الموافق لـ 27

فيفري 2001، المعدل و المتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، يهدف هذا الأمر لجعل

القانون مرنا بعدما كانت السلطة النقدية، و دورها المنحصر أساسا على صحة العملة الوطنية بالدرجة

الأولى، و هدم الاهتمام بالمجالات الأخرى.

1 أنظر قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، المادة 184-185-186..

2 عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص 13.

هنا تدخلت الحكومة في هذا الشأن واعتبرت أنه ليس من الحق أن تخول مؤسسة واحدة، في أمر هام للغاية يخص الأمة، بل يجب تكريس هذه الثروة، التي هي من حق الشعب بالدرجة الأولى، فيما يعود عليه بالفائدة، كإنعاش الاقتصاد والاستجابة لبعض المتطلبات الاجتماعية الأخرى.

أما فيما يتعلق بتشخيص التعديلات، التي طرأت على هذا القانون، تمثلت في فصل مهام مجلس النقد والقرض، ودعم هذا الأخير بثلاثة أعضاء جدد يعينهم رئيس الجمهورية، من بين الكفاءات العلمية في المسائل الاقتصادية و النقدية⁽¹⁾.

وهذا ما يؤدي إلى التوازن في قوة القرار، ويساعد الحكومة بتطبيق، برامجها الاقتصادية والاجتماعية في أي وقت تراه مناسباً.

1 أمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل و المنتم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض - المادة 10، الجريدة الرسمية رقم 14، 28 فبراير 2001..

المبحث الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمار يرتكز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار وهي: مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم اللجوء إلى التأمين وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه، والتحكيم الدولي.

المطلب الأول : المزايا والحوافز في إطار قوانين الاستثمار

أولاً - أنواع الاستثمار المتضمنة في قانون الاستثمار الجزائري (المادة 02 من الأمر رقم 01-03)

يقصد بالاستثمار في مفهوم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 المتضمن تطوير

الاستثمار:

1- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

ثانياً - المسموح لهم بالاستثمار

في مفهوم قانون الاستثمار فإنه يستطيع الاستثمار في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم

أو غير مقيم.

ثالثاً - كيفية إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر

يستطيع كل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار في الجزائر، مقيماً كان أو غير مقيم، (شخص طبيعي

أو معنوي، جزائري أو أجنبي)، أن يقيم مشروعاً استثمارياً حسب الطرق الآتية:

1- بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي، خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم

أو الغير مقيم.

- 2- بمشاركته مع شخص أو مجموعة أشخاص، طبيعيين كانوا أو معنويين، خاضعين للقانون الجزائري.
 - 3- المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
 - 4- استعادة نشاط مؤسسة في إطار خصخصة جزئية أو كلية.
- رابعا- حماية المستثمر والضمانات المقدمة له (المواد من 14 إلى 17 من الأمر 01-03)
- 1-يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين، في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
 - 2-ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلي.
 - 3-عدم التراجع عن الامتيازات المكتسبة.
 - 4-إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها.
 - 5-حماية من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.
 - 6-إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.
- خامسا- النشاطات التي بإمكانها الاستفادة من الامتيازات
- 1-النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات،
 - 2-الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الامتياز أو الرخصة.
- سادسا- كيفية الحصول على الامتيازات
- بالتقرب من الشبابيك الوحيدة اللامركزية للحصول على الاستثمارات الخاصة بتصريح الاستثمار وطلب المزايا و كذا الحصول على كل المساعدة الضرورية الإجرائية المتعلقة بالاستثمار المرغوب في إنجازه.

سابعا-الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر وانضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية و دولية منها :

- اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي وإيطاليا و رومانيا و مع أسبانيا.

- اتفاقية ترقية و ضمان الاستثمار، تقادي الأزواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي .

والى غاية ديسمبر 2004 أبرمت الجزائر 54 اتفاقية ثنائية مع العديد من الدول.¹

وتتعلق هذه الاتفاقيات على الخصوص بما يلي:

- ترقية ، تشجيع و ضمان الاستثمار .

- تجنب الأزواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي.

كما صادقت الجزائر مع مطلع سنة 1995 على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار و اتفاقية معالجة

النزاعات بين الدول حول الاستثمار. CIRDI

كما صادقت الدولة الجزائرية على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان

للاستثمارات والتحكيم الدولي و تتلخص فيم يلي:

¹ أنظر في ذلك الملاحق، الاتفاقيات والاتفاقات، منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الجزائر، ديسمبر 2004.

جدول رقم 05: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للاستثمارات
والتحكيم الدولي

رقم الجريدة الرسمية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاقية	الهيئات
1988-48	(الانضمام في) 1988/11/05	1958/06/10	الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10 و الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها	هيئة الأمم المتحدة ONU
1992-45	1992/06/13	1991/03/10 و 9	إنشاء المصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي.	المصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية BMICE
1995-66	1995/10/30	1995/10/30	إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار AMGI
1995-66	1995/10/30	1995/10/30	تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى	الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات CIRDI
1996-26	1996/04/23	1996/04/23	إنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات	الشركة الإسلامية لتأمين و ائتمان الصادرات SIGICE

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الجزائر ، 2004

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار

تختلف الامتيازات الممنوحة حسب موقع و طبيعة الاستثمار و يوجد نظامين بمفهوم الأمر رقم 01-

03 و هما: النظام العام النظام الاستثنائي.

أولاً- النظام العام:

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة. فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، و زيادة على الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن استفادة المستثمرين مما يلي: (1)

1- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ثانيا - النظام الاستثنائي للاستثمارات :

وتتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المذكورة سابقا فيما يلي:

- 1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
- 2- وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية ، وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة.

1 عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص 27.

1 - بعنوان إنجاز المشروع:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .

- تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة ، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية ، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2- و بعد معاينة انطلاق استغلال المشروع:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على

الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.

- تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني،
لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة ، وتحمي الموارد الطبيعية ،
وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة، وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، في مجال القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية والرئاسية المنظمة والمدعمة للاستثمار في الجزائر، في الفترة 1994-2002.

وكذا خلق وكالات مهمة مثل وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته ثم خلق وكالة جديدة على غرار الوكالة السابقة وهي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI).

وكذلك إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب . كل هذه الهيئات العامة، كان الهدف منها خلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار، على جميع الأصعدة وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم القوانين الهامة و الهيئات المتعلقة بالاستثمار في هذه الفترة.

المطلب الأول: إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها: (1) (APSSI)

أنشأت وكالة APSSI بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من 7 إلى 11.

- وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSSI). التي عرفها بأنها (مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة). (2)

وتؤسس الوكالة في شكل (شباك وحيد) يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر، وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، ومصلحة الضرائب، بنك الجزائر المركز الوطني للسجل

1 - APSSI Agence de promotion, du soutien et de suivi de l'investissement.

2 مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية و البلدية، و البيئة، و الشغل. وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة، لإنجاز مشاريع الاستثمار ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم وبيضمن أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار في الجزائر.(1)

كما أن الشباك الوحيد يقوم بإبلاغ المستثمرين، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه 60 يوما، و تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار(2).

1- أهداف وكالة APSSI (3): يتتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين.
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر.
- تساعد المستثمرين، في إستيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيد.

2- مهام الوكالة APSSI: تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319).
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية.
- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار، قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها.

1-APSSI :Algeria investment focus, 5-6 décembre 1998, p 17.

2 -Ibid, P 17.

3- للإشارة بدأ نشاط وكالة APSSI منذ شهر مارس 1995 .

- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها و التكنولوجيا المستعملة (المادة 4، المرسوم التنفيذي 94-319).
- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا، والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

المطلب الثاني: أهم الأجهزة والهيئات الحديثة لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر: تتمثل أهمها في:

1- المجلس الوطني للاستثمار:

- لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة الحكومة و يكلف هذا المجلس بما يلي: (1)
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.
 - يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية.
 - يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
 - يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تميميتها، مساهمة خاصة من الدولة.
 - وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
 - يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
 - يحث و يشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
 - وحسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، فقد حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي:

1 أمر رقم 01-03 مؤرخ في أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، المادة 19، ص 07 .

- الوزير المكلف بالمالية- الوزير بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات - الوزير المكلف بالجماعات المحلية - الوزير المكلف بالتجارة - الوزير المكلف بالطاقة والمناجم - الوزير المكلف بالصناعة - الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة - الوزير المكلف بالتعاون - الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.(1)

يحضر في هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، ويمكن أن يستعين المجلس بأي شخص آخر له كفاءة في ميدان الاستثمار ويعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر. ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو يطلب من أحد أعضائه.(2)

2- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):(3)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، لدى رئيس الحكومة، بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار(4)، وعملا بأحكام المادة 6 من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة.(5) يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر، و تتوفر للوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي.

1- مرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر يوم 26 سبتمبر 2001، المادة 5.

2- المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم 01-281، المشار إليه سابقا.

3 - ANDI : Agence national de développement d'investissement.

4- المادة 6، من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 سبتمبر 2001، المشار إليه سابقا.

5- المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة 1.

أ- مهام الوكالة: هناك عدة مهام منوطة بهذه الوكالة وهي كما يلي:⁽¹⁾

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تساعد المستثمرين المقيمين وغير لمقيمين، في 'طار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.⁽²⁾
- تقيم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين 23 و 24 من الأمر رقم 03-01 المذكور سابقا.
- تحدد فرص الاستثمار، و تكون بنكا للمعطيات الاقتصادية و تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأواسط العمل، بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، و تعالجها و تنتجها و تنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام و تبادل المعطيات.
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون. مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرض العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.

1-أنظر المرسوم التنفيذي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ما يلي: ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل تخصيص خاص، و يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، و لاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار. و يحدد المجلس الوطني للاستثمار النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

- وفقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المذكور آنفا، يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار، و تنظيم ندوات و ملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، و إقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.

- تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار، و إلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار

ب- أحكام أخرى خاصة بالوكالة:

- تحول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة الترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSSI)، إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

- تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الحقوق و الواجبات، محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، ثم ألغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات و تنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (أنظر المادتين 51 و 52 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001).

وفي ضوء هذا المرسوم، نظم ملتقى وطني يوم 20 مارس 2002 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بولاية وهران⁽¹⁾، أشرف عليه السيد نائب المدير العام لوكالة، بغرفة التجارة والصناعة بوهران، والذي دارت أشغاله حول النصوص القانونية لتنظيم الاستثمار في الجزائر، على ضوء

1جريدة الرأي، العدد 1118، الصادرة يوم الخميس 21 مارس 2002 .

الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. حيث أوضح نائب المدير العام، أمام المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. أنه من بين الإجراءات التي حولت إلى وكالة (ANDI)، فتح شبابيك موحدة على مستوى 48 ولاية، وسيفتح أول شبك وحيد بولاية وهران بعد العاصمة، ثم في كل من عنابة وورقلة وهي خطوة محو اللامركزية التي نص عليها أمر رقم 01-03، حيث يسمح هذا الأخير للشبكات الوحيد بمعالجة ملفات المستثمرين، وكذا اتخاذ القرارات في عين المكان، وهذا لدفع عجلة الاستثمار إلى الأمام خاصة في المدن الداخلية ولاسيما ولايات الجنوب.

المطلب الثالث: إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (التشغيل):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. حيث نص هذا المرسوم على إنشاء الوكالة الوطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، و دفعهم إلى عالم الشغل.

كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، من أجل دعم و متابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب. و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة. و يمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

حيث كانت احصيات نسبة التشغيل خلال السنوات من 1995 الى غاية 2012 في ارتفاع مستمر، حيث بلغت سنة 1995 نسبة 72 % وتتابع خلال السنوات (1999-2001--2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012) على التوالي بنسب (70% - 90.1% - 73.8% - 74.6% - 82.9% - 84.3% - 88.2% - 87.5% - 89.8% - 90% - 90.2% - 90.7%) .

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

مهام وكالة (التشغيل): تكمن مهام الوكالة في النقاط التالية: (1)

- ترافق و تدعم و تتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
 - تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.
 - تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين، بالاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية و بالإعانات و الامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
 - تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
 - تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل و التوظيف الأولي، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك.
 - تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- و من أجل السير الحسن لمصالح الوكالة فإنها تقوم بـ :
- تكليف مكاتب دراسات متخصصة، و لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية لدراسة الجدوى. كما تكلف أيضا هياكل متخصصة لانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، و تقوم بتنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم، و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية. كما تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.
 - تطبق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات، واستعمالها في الأجل المحددة.

¹ ناجي بن حسين، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة، 2007، ص347.

وعلى هذا الأساس فإن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في سنة 1996

تعتبر من بين الأسس والأطر القانونية المسخرة لاستثمار الشباب.⁽¹⁾

¹ ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 249.

خلاصة الفصل

خلاصة لما سبق يمكن القول أن قوانين الاستثمار تعتبر من بين الدعائم الأساسية لترقية وتدعيم الاستثمار في الجزائر الذي يلاءم ويوافق الإصلاحات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي على حد سواء، وهو من بين الأساسيات لبناء قواعد اقتصاد السوق.

ومن هنا وجب العمل على ضمان الاستقرار التشريعي في إطار خطة عمل لإزالة المشاكل الهيكلية والتسييرية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات، التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار فرغم تغير التشريعات إلا أن الذهنيات لم تتغير.

كذلك ضرورة التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة ومختلف الفاعلين في

العملية الاستثمارية من إدارة عمومية والحوار بين القطاع العام والخاص.

الفصل الثالث:

تحليل واقع الاستثمار الخاص في

الجزائر

مقدمة الفصل:

تبنّت الحكومة الجزائرية منذ مطلع الثمانينات مجموعة من الإصلاحات هيكلية ومؤسسية، تهدف إلى إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما تهدف إلى التنظيم، والتحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق، بدءا بإلغاء الاحتكار عن التجارة الخارجية، وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار.

هذه التغييرات الجوهرية سمحت للبلد من الاستفادة من تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتبارا من سنة 2002 عرفت وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنامي متواصل خلال السنوات المتلاحقة: حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 1.200 مليار دولار عام 2002 لتصل إلى حوالي 6 مليار دولار عام 2004 منها حوالي 4 مليار أورو في قطاع المحروقات، و 2 مليار أورو في القطاعات الأخرى خارج المحروقات.

كما أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، والتغييرات الجوهرية فيما يتعلق بالتشريع الاستثماري سمحت من جهة أخرى بظهور، و تطوير القطاع الخاص الوطني الذي تغيب دوره في التنمية الاقتصادية لفترة طويلة، هذه الايجابيات لم تكن كافية لبلوغ الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار و التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث هناك من المعوقات و الحواجز الهيكلية والتشريعية ومن خلال ماسبق سنتطرق إلى تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر من خلال:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: تطور استثمارات القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998 الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى التطور الايجابي للأوضاع في الجزائر خلال هذا العام فان التطورات الاقتصادية كانت مهمة و أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة وإنشاء سوق لقيم الخزينة العامة ومواصلة الاصلاحات الهيكلية حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا كما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم و استقرار الصرف وأضاف التقرير انه خلال سنة 1998 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 مليار دولار منها 1.18 مليار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى و يمكن تقسيمها كما يلي:

- الصناعات الكيماوية 160.6 مليون دولار.
 - الصناعات الغذائية و الفلاحة 43 مليون دولار.
 - الأشغال الكبرى 23 مليون دولار.
- أما مصادر هذه الاستثمارات الأجنبية فنقسمها على النحو التالي:
- الاتحاد الأوروبي 42 % أي حوالي 600 مليون دولار.
 - الدول العربية 25.6 % أي حوالي 366 مليون دولار.
 - باقي الدول 32.4 % أي حوالي 463 مليون دولار.

إلى جانب هذا فان الجزائر مازالت تواصل جهودها في جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتكثيف الندوات والزيارات إلى البلدان العربية والأجنبية والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون

الاقتصادي. زيادة على هذا كله فان هناك تطورات سريعة ايجابية خلال هذه السنة مما اكتسبت مناخ الاستقرار و السلم الأهلي و القضاء على الاضطرابات التي عرفتھا في السابق.

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات وعناصر تنفسية لجذب الاستثمارات و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين. وخاصة أن مناخ الاستثمار الحالي يساعد على ذلك وأهم العناصر التي تساعد ذلك واقع الاقتصاد الجزائري، الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري خاصة قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

1 - التطورات التشريعية الإدارية

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والضمانات كما أعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، وإنجاز مشروع المناطق الحرة.

وأهم ما جاء في هذا القانون حرية وضمان الاستثمار بدون الأخذ بعين الاعتبار هل المستثمر أجنبي أم جزائري وأعفت حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومن أجل كل هذا أبرمت الجزائر اتفاقيات منها:

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي .
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات.

2- المؤهلات الخاصة للجزائر

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا. تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب .

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود والتي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير.

وتملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

• حجم السوق:

حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 36.3 مليون سنة 2011 ما يجعل

الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة

الواردات سنة 2011 ما يقارب 17.5 مليار دولار وهي في تزايد مستمر.

• البنية التحتية:

تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها

حوالي 120 ألف كيلومتر كما يوجد 4 ألف كيلومتر من السكك الحديدية. يوجد بالجزائر حوالي 11

ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 51

مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا.

• المحيط التقني:

تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70 % من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة.

المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة. فان مشاركة رأس المال الأجنبي أصبح ضروري في التنمية الاقتصادية من أجل هذا يجب على الجزائر أن توفر وتخلق مناخ ملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية وذلك بتحقيق بعض الشروط:¹

- أن تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار والمحيط به متوفرة
- أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- تطهير المحيط من البيروقراطية ومحاربة الرشوة.
- احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- تحقيق وإنجاز ميكانزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملة بنسبة جيدة من طرق البنك المركزي الجزائري
- تحرير التجارة الخارجية.
- إنجاز سوق مالية مفتحة لرؤوس الأموال الدولية.
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة المحيط الأمني.
- استقرار المناخ الاقتصادي.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص

- الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار.
- الاصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول <30 ماي 1989>.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني <3 جوان 1991>.
- سياسات الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية.
- اصلاح النظام العام و ترقية القطاع الخاص.
- تحرير الاسعار و الغاء الدعم.
- الاصلاح الضريبي .
- اصلاح القطاع المالي و المصرفي.

المبحث الثاني: تطور استثمارات القطاع الخاص في الجزائر

بعد الحرب العالمية الثانية عرف دور الدولة تنامي مستمر في جميع أقطار العالم، وبالخصوص في أقطار العالم الثالث التي كانت في معظمها حديثة النشأة بالاستقلال. حيث كان دور الدولة في البداية مقتصرًا على واجبات الأمن و الدفاع و العدالة و لكن ظهر بالتدرج أن هناك مجالات لا يريد المجتمع إبقائها في إطار النظام السعري، وهي مجالات الرفاه الاجتماعي، وفي مقدمتها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وبعض الخدمات الضرورية، مثل خدمات المرافق العامة من موانئ وطرق ، وربما أيضا ماء وكهرباء .وقد زاد بالتدرج دور الدولة في تلبية هذه الحاجيات الاجتماعية...

وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نظريات التنمية الاقتصادية، وأكدت كلها أن للدولة دورا قياديا في عمليات التنمية.

المطلب الأول: تقييم مسار الخصخصة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للخصخصة الانطلاقة و الاهتمام الحقيقي خلال الفترة 1995 - 1998 بدءا بإصدار الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد حددت المادة 2 من الأمر 95-22 القطاعات التي تمسها عملية الخصخصة، و المتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفنادق والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك والإلكترونيك والكيمياء، النقل والمواصلات، التأمين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

¹ Rapport du FMI n 11/39 Op cit – <http://www.imf.org/2011/pdf>

وقد عدل هذا الأمر في سنة 1997 و ذلك لتسهيل الإجراءات القانونية و التنظيمية و تليينها كما أثري بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998 و 1999، و إذا كانت السلطات العمومية قد أنفقت ما بين 1998 و 1999 حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصخصة دون جدوى اقتصادية فعلية لتقرر توقيف المسار بصورة شبه كلية مع عام 2001 و 2002 فان ذات التوجه لا يزال متبعاً خلال السنوات المتتالية، حيث لا تختلف جوهرياً إلا في الأطر القانونية المعتمدة، من خلال الأمر رقم 04/01 الصادر في 20 أوت 2001، فيما ينص الأمر 03/01 الصادر في ذات التاريخ على مسار الخصخصة و آلياتها و شروطها و عدد المؤسسات.

حيث برمجت في نهاية سنة 2004 قائمة تضم 1230 مؤسسة أي مجمل النسيج الصناعي باستثناء سونا طراك سونا لغاز ، كما سبق للحكومة الجزائرية ان صادقت على برنامج للخصخصة عام 1998 يضم 89 مؤسسة لتصبح 88 بعدما تقرر سحب شركة كوسيدار ، لكن هذه العملية سجلت فشلاً ذريعاً و تقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حصيلة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل .

وبعد عمليات إعادة الهيكلة ووفق قرارات صدرت عن مجلس الخصخصة الذي حل فيما بعد تم تحديد 374 مؤسسة أغلبها في قطاعات البناء و الفنادق، و لكن المؤسسات المعنية كانت تعاني من شبه إفلاس و من تدني مستويات الإنتاجية و مكشوف بنكي معتبر مما استحال عملياً بيعها . وقد انتهت عهدة المجلس الوطني للخصخصة في سبتمبر من عام 1999 دون أن يسجل مسار الخصخصة أية نتيجة.

واستمر مسار الخصخصة المتعثر في ذات الاتجاه و بنفس الإستراتيجية تقريباً ،حيث حدد عام 2000 قائمة في إطار برنامج الخصخصة يضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسسة

عمومية، كما حدد البرنامج المعروض في أبريل من عام 2002 قائمة بـ 700 مؤسسة ، حيث اعتمدت صيغ مثل المناقصة والجلسة العلنية ، وصيغة البناء والاستغلال والتحويل وفتح رأس المال الجزئي.

إلا أن هذه الصيغ لا تختلف في كونها عرفت وتيرة بطيئة و حصيلة ضئيلة، فباستثناء عملية خصخصة شركة سيدار من خلال شراء مجموعة أسبات الهندية لـ 70 بالمائة من الأسهم ومشروع هنكل الألمانية وايناد و"زاد أف الألمانية " مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، ظل مسار الخصخصة حبيس القوانين والتشريعات.

في غياب تغيير للمحيط الاقتصادي الكابح فيما ظلت مشاريع أخرى متوقفة على غرار مشروع الشراكة بين أونتربوز الفرنسية " وشركة سونلغاز .

وباستثناء عدد من الشركات المعلن عنها من خلال بيانات مقتضبة للشركاء الأجانب، فإن الجانب الجزائري اعتمد الضبابية فيما يتعلق بمسار الخصخصة الحالي، و الحصيلة الوحيدة التي قدمها السيد يحي حملاوي الوزير المنتدب المكلف بالمساهمات و تطوير الاستثمار في فيفري 2005 كشفت عن خصخصة 111 مؤسسة منها 80 شركة تم خصصتها بالكامل ، وسجلت حصيلة مالية من خلال هذه العمليات قدرت بـ 18 مليار دينار.

إلا أن مقارنة بسيطة تجعلنا نؤكد على تواضع الحصيلة هذه مقارنة بالمكشوف البنكي الحالي للمؤسسات العمومية الذي يقارب 12 مليار دينار ناهيك عن الديون الأخرى.⁽¹⁾

وخلال سنتي 2005-2006 تنازل مجلس مساهمة الدولة عن 18 مؤسسة عمومية تابعة لـ 28 مجمعا صناعيا و مركبا في قطاع الصناعات الغذائية منها 15 بيعت لصالح المتعاملين الخواص

¹ جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005 الموافق لـ 11 ذي القعدة 1426 هـ ، ص 6 .

الجزائريين و وحدات بيعت لمتعامل أجنبي، و ثلاث شركات أخرى بيعت للعمال، وذلك في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية وخصخصة المؤسسات العمومية.

والمفاوضات مستمرة للتنازل عن مجمعي (جيبلي) للحليب و(الرياض) للعجائن.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الخاص الوطني خلال الفترة 1990-2012

تظهر التقارير والأبحاث حول تطور ونمو القطاع الخاص في الجزائر، أن هذا القطاع بعدما كان ينظر إليه على أنه غير مقبول ولا يلقى أي اهتمام أو تفهم من قبل الحكومة، أخذ يسترجع مكانته ودوره شيئاً فشيئاً منذ أن شرعت الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية و صدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

ففي سنة 2000 القطاع الخاص الوطني يمثل 55% من القيمة المضافة، خارج المحروقات، وحقق رقم أعمال بـ 12 مليار دولار، ويعرف نمو بمعدل (6 الى 8)% منذ خمسة إلى ستة سنوات، وبالأخص في مجال الإلكترونيك بمعدل 20% و الصناعات الغذائية بمعدل 11% بينما كان القطاع العمومي يسيطر على كل القطاعات.

حيث كان الاستثمار الخاص في تزايد مستمر من سنة 2002 الى غاية 2012 و بلغت قيمة 4.663.864 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 57.77%.

كما نجد تطور في الأنظمة الخاصة بالاستثمار في الجزائر والتي أصبحت تتلاءم مع المتطلبات الدولية سواء من خلال التشريعات الاستثمارية أو من خلال الإجراءات المشجعة للاستثمار كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ عبو هودة، آثار العولمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة الماجستير -جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-2006، ص98.

الجدول رقم 06: الاستثمار الأجنبي للفترة (1999 - 2007):

السنوات	1999	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الدول	76	60	63	69	71	70	82	102
عدد التعديلات	151	145	140	150	208	248	244	271
الإجراءات المشجعة للاستثمار الأجنبي	135	136	131	147	194	236	220	235

المصدر: شبيبي عبد الرحيم ، المؤتمر الدولي حول دور الاستثمار الخاص في التنمية تقييم واستشراف، مداخلة بعنوان الاستثمار الخاص في الجزائر -دراسة تطبيقية ، يومي 24-25 مارس 2007 بيروت -لبنان، 2009، ص15

من خلال الجدول السابق والذي يبين الأنظمة الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي خلال للفترة 1999-2007 أن هناك تطور ايجابيا في الإجراءات المشجعة للاستثمار الخاص في الجزائر والذي ينعكس على عدد الدول المستثمر في الجزائر والذي بلغ 102 دولة من مختلف القارات في سنة 2007.

أما بالنسبة لحصيلة عمليات الخوصصة والتي كان القطاع الخاص الهدف الرئيسي فيها فنلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 07: حصيلة عمليات الخصخصة من 2003 الى غاية 2007

المجموع	التنازل لصالح مؤسسات عمومية	الشراكة	التنازل لصالح مؤسسات خاصة	التنازل لصالح الأجراء	خصخصة جزئية أقل من 50%	خصخصة جزئية أكبر من 50%	خصخصة كلية	السنوات	
								النوع	
33	12	4	2	8	0	1	6	2003	
83	22	10	15	23	2	2	9	2004	
154	25	4	26	29	1	17	52	2005	
126	20	2	27	8	6	13	50	2006/01 إلى 2006/09	
396	79	20	70	68	9	33	117	2003 - 2007/09	

المصدر: مصطفى سلوم، تجارب الخصخصة، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2007، ص 21
 يظهر هذا الجدول أن عمليات الخصخصة كانت محدودة و تتم بوتيرة بطيئة، إذ أكد وزير المساهمة و ترقية الاستثمار بأن دراسة ملف خصخصة شركة عمومية واحدة تتطلب مدة زمنية تتراوح من 3 إلى 6 أشهر.

جدول رقم 08: تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب (1997-2005):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
1081	881,9	633,8	1065	1196	438	507	501	260	الجزائر
782	638,9	583,9	821,3	486,4	778,8	367,9	668,1	365,3	تونس
2933	853,11	2314,6	480,69	2824,5	426,51	849,53	333,12	1188	المغرب

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006-2005

من خلال الجدولين أعلاه ومن خلال إطلاعنا على الإحصائيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية وكذا التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لاحظنا وجود بعض الاختلافات في

قيم بعض الإحصائيات حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة أو الصادرة و ذلك باختلاف التقارير السنوية. و يعود السبب في ذلك للتصحيحات التي تدخلها الدول المعنية على المعطيات التي تصدرها الأونكتاد. أما بالنسبة لحجم الاستثمارات المباشرة فيمكن تبيانها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 09: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (2001 - 2006):

البلد	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر % من الناتج الداخلي الخام	IDE خارج قطاع المحروقات % من الناتج الداخلي الخام
الجزائر	0,2	0,2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005-2006

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يمكننا القول بأن الاستثمارات الواردة للجزائر تعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائري و ظلت محصورة في عدد من القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل قطاعات الصيدلة والاتصالات والحديد والصلب و الكيمياء، وإن كان مستوى الاستثمارات الأجنبية قد عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة (2001، 2002، 2004، 2005) أي ما يعادل على التوالي (1196 مليون دولار، 1065 مليون دولار، 633.8 مليون دولار، 900 مليون دولار، 1100 مليون دولار).

فإن ذلك جاء نتيجة لرفع احتكار الدولة لقطاع الاتصالات والذي جذب لوحده أكثر من 1,5 مليار دولار (بيع الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و بيع الرخصة الثانية لشركة الوطنية الكويتية). فالمشكلة تبقى دوما هي عدم تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي.⁽¹⁾

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005-2006

جدول رقم 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

الثابت FBCF :

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	0,00	0,00	2,31	2,35	4,04	4,27	3,79	8,59	8,13	4,0	4,5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005-2006

تبين من الجدول أعلاه بأن الاستثمار الأجنبي لا يمثل بالنسبة للجزائر مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات، فالدولة ما تزال تعتمد على معدل الادخار الوطني الذي يعتبر مرتفعا نسبيا، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 11: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات	2000	2006
الزراعة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.6
البناء	60.7	68
النقل والاتصالات	54	72.8
تجارة الاستيراد	00	60
تجارة التجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع مع المحروقات	46.6	52

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقييم سياسة الاستثمار في الجزائر، جنيف، ديسمبر

2006 ،ص 19

يتضح من خلال هذا الجدول أن القطاع الخاص عرف دفعة قوية خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع لتحرير الاقتصاد، هذا القطاع لم تعطى له الأهمية نظرا لطبيعة الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات و وجود فارق كبير بين هذا الأخير، ومع ذلك أصبح القطاع الخاص الوطني يلعب دورا ايجابيا و متزايد في الاقتصاد الوطني ، هو موجود في كل الفروع والأنشطة الاقتصادية. وبرنامج الخصخصة لم يعطي بعد النتائج المتوقعة نتيجة المشاكل والعراقيل التي قللت من نتائج هذه العملية، والقطاع الخاص أخذ يتقدم بالخصوص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في البداية في الصناعات الغذائية والخدمات، ثم أخذ يقتحم باقي القطاعات نتيجة للواقع الاقتصادي المميز لفترة التحولات الحذرة و البطيئة فان هذا القطاع يتطور هو الآخر شيئا فشيئا وبقي محدودا في مجالات معينة ونشاطات محددة. وتبقى مدخلات الصناعة تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد مما يستدعي تأهيل مؤسسات هذا القطاع و تحسين وضعيتها حتى تقف وتستمر في الإنتاج والبقاء أمام المنافسة الأجنبية الغير عادلة و منصفة في الوقت الراهن مما يستدعي تأهيل هذه المؤسسات قبل دخول اتفاق التبادل الحر مع أوروبا في مطلع 2010 و قبل دخول وانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة.

والجزائر التي تعاني من مشكلة عدم تنوع صادرات البلاد إلي يسيطر عليها قطاع المحروقات بحوالي 97 بالمائة، وهو ما يجعل المداخل الجزائرية الرئيسية مربوطة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية لذلك فإن الجزائر تحتاج في الوقت الراهن حسب الخبراء إلى 700 ألف و مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لكي يستطيع القطاع الخاص المساهمة بشكل ملموس في المساهمة في تحقيق الناتج الداخلي الخام، وهو الأمر الذي يبقى فيه عدد هذه المؤسسات دون المستوى المطلوب، كونه استقر في حدود 200 ألف مؤسسة فقط.⁽¹⁾

¹ تصريح السيد عبد المجيد بغدادلي، المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في منتدى المجاهد المنظم يوم 20ماي 2006 و المخصص للاستثمار الوطني و الأجنبي بالجزائر.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أكثر المسائل إثارة للجدل بين السياسيين وواضعي السياسة الاقتصادية، والاقتصاديين عموماً، فقد شهدت قدراً ملحوظاً من تفاوت الآراء بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية، فمن انعدام الثقة بالاستثمارات الأجنبية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، إلى تبنيها وبدرجة كبيرة في وقتنا الحالي، وذلك لأن موضوع الاستثمار يُعد من الموضوعات الأشد إغراءً في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق و تسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم ".¹

ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، و من عدد الأصوات فيها، و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة.²

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على

¹Ibrahim ngouhou, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26 mars 2008, p14.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 19.

التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي ينتمي إلى الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) ".¹

و يعرف المستثمر الأجنبي على أنه: " تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، و تأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى ".¹

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي:

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفقتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها:

- تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.

¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف و قضايا- مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص: 5.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.¹

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تموية متوسطة وطويلة الأجل.

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.² تطرقت الدراسات المعنية بنقل التكنولوجيا أثر العدوى الذي تحدثه الشركات متعددة الجنسيات، بإعتبار التكنولوجيا مرض ينتشر بالاتصال البشري، حيث وجدت هذه الدراسات أن الابتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة جدا

¹ فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص18.

² حلا سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010، ص141.

بالتواجد المادي و المستمر للشريك الذي يحوز التكنولوجيا إضافة إلى من يريد إمتلاكها، ومن هذا المنظور يجسد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.¹

- إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية، فإن هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الانتاجية في تلك الشركات، وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط و علاقات قوية بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات.

- كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الانتاجية، انخفاض الأسعار و التخصيص الفعال للموارد المتاحة.

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة و قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما بالنسبة لأهم الدول المستثمرة في الجزائر فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

¹ محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص144.

الجدول رقم 12: أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2000)

الوحدة: بالمليون دولار

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.5 2	22.425	8.424	208.52	1143.23 3	2902.25
2	الكويت	0	0	0	0	1150.82 5	0	1150.82 5
3	ج. إفريقيا	0	0	0	426.4	0	0	426.4
4	فرنسا	139.984	9.36	92.768	26.143	47.892	23.036	339.183
5	ليبيا	179.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
6	الو.م.أ.	12.571	0.728	0	1.118	218.933	3.016	236.366
7	السعودية	0	0	0	0	214.903	0	214.903
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	2.067	1.872	210.548
9	الهند	0	176.8	0.195	0.299	0	0	177.294
10	هولندا	1.677	0	172.38	0	0	0	174.057

Source : ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006, p : 23.

تعد مصر أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وذلك أزيد من 2902.25 مليون دولار وخاصة بعد دخول شركة أوراسكوم حيث استثمرت في مجال الاستثمارات تحت إسم Djezzy سنة 2001، و في الإسمنت ACC في مارس 2004، أما المستثمر الثاني فيعتبر الكويت بمبلغ 1150.825 مليون دولار وذلك بعد دخول الوطنية للاتصالات سنة 2004، و تلتها في المرتبة الثالثة جنوب إفريقيا بمبلغ 426.4 مليون دولار، ثم فرنسا بمبلغ 339.183 مليون دولار و ذلك من خلال شركة Danone، أما المرتبة الخامسة فجاءت ليبيا بمبلغ 252.785 مليون دولار، و تعد

الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي السادس بمبلغ 236.366 مليون دولار و استثمرت في قطاع الكيمياء و الصيدلة Pfizer.

و في المرتبة السابعة جاءت السعودية بمبلغ 214.903 مليون دولار، تلتها الصين بمبلغ 210.548 مليون دولار، ثم الهند بمبلغ 177.294 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة هولندا بمبلغ 174.057 مليون دولار¹.

ان الفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر ب 1107 مليون دولار سنة 2001 و هي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية ، و كذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، حيث جاءت هذه الاتفاقية الموقعة بين الشركة المصرية اوراسكوم و الدولية الجزائرية في ظل المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 اكتوبر 1993².

و بالإضافة الى حوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية ، و هكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2003 الى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع الى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة

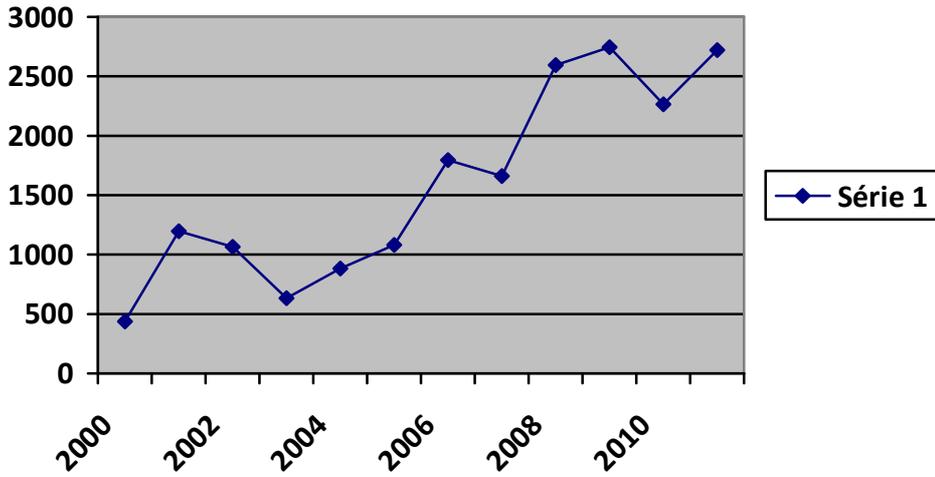
¹ لوعيل بلال، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد 2008، 4، ص 138 .

² المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية ، العدد 64.

الوطنية للاتصالات الكويتية، و هكذا فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2001،2002،2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات¹.

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي ،سجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة (56.07 في المائة)، و هذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الازمة المالية العالمية ، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا (6.43 في المائة) ، كما هو ملاحظ في الشكل التالي :

الشكل رقم (1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2011)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، بنسبة (18 في المائة)، و هو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو

¹ حمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 06 الجزائر، 2008، ص 08.

الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)¹، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار.

جدول رقم 13: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزعه على القطاعات الاقتصادية سنة 2003:

عدد مناصب العمل	المبلغ بـ مليون دج	القطاعات
5	353	خدمات الأشغال العمومية و البترولية
240	146	صناعة الحديد، الميكانيك و الكهرباء
3672	3726	البناء و الأشغال العمومية
102	307	الصناعة الغذائية
408	2090	صناعات متنوعة
35	79	النقل و الاتصالات
279	129	السياحة
245	244	خدمات مقدمة لمؤسسات
5285	8266	المجموع

المصدر: تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية وأثارها علي التنمية الاقتصادية، ص52.

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن قطاع البناء و الأشغال العمومية أصبح يحتل الصدارة بـ 3726 مشروع استثماري وهو ما يمثل 49% من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة خلال السنة، و أصبح القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثانية بـ 37.53% من الاستثمارات الأجنبية الكلية.

¹ كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، تبسة، عدد 06، مارس 2012، ص12.

بينما بقيت الاستثمارات المسجلة في قطاعات السياحة هاشية و لا تساهم في توفير مناصب العمل رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات كبيرة غير مستغلة في هذا القطاع.

في سنة 2004 تم التصريح لدى الوكالة بـ 105 مشروع يعتمد على التمويل الخارجي بمبلغ يصل إلى 154.590 مليار دج و يتوقع توفير 6731 منصب عمل، بينما يقدر عدد المشاريع التي تندرج في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 62 مشروع بقيمة تبلغ 128.615 مليار دج و 43 مشروع استثمار أجنبي مشترك بمبلغ يقدر بـ 27.975 مليار دج. أما في سنة 2005 فقد تم تسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 84 مشروع أجنبي منها 35 مشروع استثمار أجنبي مشترك و 49 مشروع أجنبي مباشر مملوك بالكامل للمستثمرين الأجانب و هو عدد يقل عن ما تم التصريح به لدى الوكالة خلال سنة 2004 و لكن بقيمة أكبر تبلغ 154.590 مليار دج يتوقع أن تشغل 8656 عامل¹. أما عن كيفية توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية نجد أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المسجلة التي تبلغ عددها 54 مشروع بقيمة تتجاوز 32 مليار دينار، ولكن نجد قطاع البناء و الأشغال العمومية يوفر عدد أكبر من حيث مناصب العمل المتوقعة بـ 3413 عامل وبعده 12 مشروع فقط وبتكلفة تصل إلى 3.36 مليار دينار، أما من حيث قيمة الاستثمارات فنسجل أن مشروعا واحدا في قطاع الاتصالات يبلغ قيمته 74.076 مليار دج وهو ما يمثل 65.60% من القيمة الإجمالية للمشاريع المسجلة ويتوقع أن يشغل 954 عامل. بقية القطاعات الأخرى لم تسجل عددا كبيرا من المشاريع، فقطاع الفلاحة سجل 4 مشاريع فقط بقيمة تصل إلى 938 مليون دينار وبتشغيل 294 عامل وحسب هذه الإحصائيات يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي لا يمثل إلا جزء بسيطاً من الاستثمار الكلي، ويبقى الاستثمار الخاص الوطني هو المعول عليه

¹ شيببي عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 28 ص 32، ص 33.

لتحقيق تنمية اقتصادية و رفع مستويات النمو، ففي سنة 2005 لم يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إلا 2% فقط من إجمالي عدد المشاريع المسجلة و 6% من عدد مناصب العمل المتوقعة، ولكن ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر والمشارك بـ 22% من رأس المال المستثمر. وتتوصل في الأخير للقول بأن تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة سيعمل على تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي معا.

جدول رقم 14: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلدان المصدرة خلال فترة (1998 - 2001)

الوحدة: مليون دولار

الدولة أو المنطقة	1998	1999	2000	2001	المجموع
الاتحاد الأوروبي	286,2	177,2	186,2	428,4	1078
النمسا	1,2	0,4	2,7	5,1	9,4
بلجيكا	14,6	0,6	4,5	12,4	32,1
فرنسا	76,7	137,5	49,5	80,4	344,1
ألمانيا	20,1	7,8	66,5	37,8	132,2
إيطاليا	92,8	11,8	9,3	34,4	148,3
هولندا	2,8	0,6	1,3	71,9	76,6
إسبانيا	16,2	16,4	35,6	152,9	221,1
السويد	25,1	0,1	0,5	1,1	26,8
المملكة المتحدة	26	2,0	14,2	23,3	75,5
أمريكا الشمالية	262,2	90,8	208,9	356,0	918,2
و.م.ا	256,9	89,9	205,7	354,4	906,9
كندا	5,7	0,9	3,2	1,6	11,4
اليابان	16,6	2,8	21,1	8,8	49,3
مصر	0,1	0,0	0,1	363,0	363,0
تونس	0,3	0,1	3,6	0,3	4,3
البحرين	-	-	8,1	13,0	21,2
البرازيل	0,1	0,9	1,7	-	2,7

14,4	-	12,2	1,8	0,4	الصين
3	0,1	0,1	0,1	2,7	كوريا الجنوبية

المصدر: تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية وآثارها على التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 58.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998 - 2001 بحجم الاستثمارات تصل قيمته إلى حوالي 907 مليون دولار، المتعاملون الاقتصاديون الخواص الأمريكيون يبدون اهتماما كبيرا خصوصا بقطاع المحروقات و نلاحظ عودة كبرى الشركات النفطية للاستثمار في الجزائر مثل شركة "أناداركو" التي تبلغ مشاريعها الاستثمارية في الجزائر قيمة 4.5 مليار دولار، كما تعترم شركة "إكسون موبيل" القيام باستثمارات مهمة خلال الفترة 2006-2008، و بلغت استثمارات الشركة البترولية "أميرداهاس" 900 مليون دولار سنة 2002.

وهناك عدة قطاعات أخرى بدأت بعض الشركات الأمريكية التعامل فيها كالكيمياء والصيدلة (Pleizer) وتحتية مياه البحر (Ponics)، إلا أن هذه الاستثمارات تبقى ضعيفة بالمقارنة مع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار. نشير إلى أن الولايات المتحدة صادقت على اتفاقية تجارية مع الجزائر تسهل من خلالها إجراءات الدخول للسوق الأمريكي و هذا ما يساعد قيام المؤسسات جديدة موجهة للتصدير.¹

جدول رقم 15: الاستثمارات العربية الخاصة في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2005):

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
1567,6	260,6	263,3	80,4	54,6	350,0	347,5	85,8	حجم IDE

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2005.

¹ تشام فاروق ، الاستثمارات الاجنبية وآثارها على التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص51، ص51.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمارات العربية في الجزائر في نمو مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ مجموع الاستثمارات العربية في الجزائر 1587.6 من حجم الاستثمارات الكلية خلال الفترة 1999-2005.

الجدول رقم 16: تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة: (2000-2007)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تطور الاستثمار الاجنبي	438	1196	1065	633.8	900	1100	1795	2038
معدل النمو	-13.6 %	173 %	-10.9 %	-40.5 %	42 %	22.5 %	63.2 %	13.5 %

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير مناخ الاستثمار لعدة سنوات، المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار الكويت (2002-2008).

يبين الجدول أعلاه وبوضوح التطور في حجم الاستثمارات، والتي شهدت تزايداً وتحسناً تدريجياً وذلك بتسجيلها (1065) مليون دولار سنة (2002) ثم انخفضت إلى (633.8) مليون دولار لسنة (2003) بسبب عدم الاستقرار الأمني في الجزائر في تلك السنة ثم عادت لترتفع إلى (900) مليون دولار سنة (2004) حتى وصلت إلى (1100) مليون دولار في سنة (2005) واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (1795.0) مليون دولار سنة (2006) و إلى (2038) مليون دولار في سنة (2007) وكان ذلك راجعاً للتحسن الأمني وللتطور الكبير في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفزات والتسهيلات التي منحتها الجزائر للمستثمرين الأجانب، وقد أثرت تلك الاستثمارات على نمو الناتج.¹

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، لمحة عن الجزائر، 2006، ص08

ثالثا - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر :

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2011، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي الجاري.

الجدول رقم 17: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2011-1990)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
**	**	30	11,6386	0,3349	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
291,6	606,6	260	270	**	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
881,9	633,7	1065	1196	438	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2746,4	2593,6	1661,6	1795,4	1081,3	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
			2011	2010	السنوات
			2720,5	2264,2	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي

يمثل الجدول رقم (17) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2011، حيث حققت خلال الفترة (1990-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار

الأجنبي، وقد قامت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.

هذا و قد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر و على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تقاوم أزمة المديونية الخارجية و ارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية و ما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، و كان لتدهور الأوضاع الأمنية و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.¹

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر و التي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.²

2. مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة

2001-2010.³

¹ ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص59.

² كريمة قودري، مرجع سابق، ص 74.

³ للمزيد راجع:

جدول رقم 18: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام للفترة

(2010-2001)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
النسب (%)	1.5	12.3	8.5	8.8	6.6	1.05	1.03	9.6	1.87	2.17

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية :

— Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

من الجدول السابق يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت

سنة 1991 نسبة 0.06 % و بدأت هذه النسبة في الارتفاع مند 1996 حتى وصلت في أحسن

الأحوال إلى 9.6% سنة 2003 بعد ما كانت 2.17% سنة 2001.

وعليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا.

3- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

يمكن تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك بدراسة عدة مؤشرات:¹

أ. **حجم السوق:** تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية

السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل

الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما

يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديموغرافي بدأت بالانخفاض حيث

— Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

— UNCTAD, world Investment Report 2007

¹ تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية وآثارها على التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق،ص61.

وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب .

ب. **البنية التحتية:** فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة قليلة في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل البحري الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات.

ج. **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

د. **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

هـ. **مؤشرات أخرى:** لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

المطلب الثاني: العقبات التي تعترض تطور استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والوطني في الجزائر

استهدفت الدولة منذ انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي العمل (الوطني و الأجنبي) على خلق المناخ الملائم للاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي، بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار، وبعثت الهيئات والمؤسسات المؤطرة للاستثمار.

كما دأبت الحكومات المتعاقبة على التقليل من العراقيل والمعوقات التي تعترض سبيل المستثمر الوطني، وإعطائه كل التسهيلات اللازمة والمطلوبة، لبعث و بقاء المشاريع الاستثمارية المستحدثة باعتماد الحوار والنقاش مع الهيئات الممثلة للمستثمرين الخواص (كفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، رابطة المستثمرين الجزائريين، المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين، المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ...)

وعلى الرغم من كل هذه الجهودات والمسعاي الحثيثة إلا أن هناك العديد من المشاكل والعراقيل والعقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص الوطني و التي أثّرت من طرف المستثمرين المعنيين و تتمثل بالخصوص في:

أولاً: البنوك تعرقل الاستثمار وتقيد قروض الاستغلال

حيث يجمع كافة المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثل عاملاً كابحاً للاستثمار. وتظل متحفظة لمصاحبة المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال قروض الاستغلال، مما يعرض المشاريع الاستثمارية لهاجس الاختناق المالي و الموت البطيء، و بين فائض السيولة النقدية غير المستغلة المودعة لدى البنوك و تقديراتها المرتبطة بتقدير مخاطر الإقراض، تبقى المؤسسات والمشاريع معلقة إلى حين توضيح الرؤية.

حيث يوضح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين " أن الإشكال الحقيقي يطرح حاليا في مجال قروض الاستغلال، حيث توجد المؤسسات المنتجة و المستثمرة في مرحلة حرجة في وقت تتردد البنوك في مصاحبتها "، مضيفا بأن " مشاريع التوسيع و الاستغلال و تزويد الآلة الإنتاجية للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية تواجه في الجزائر مشاكل عديدة تكبح تطور العديد من المشاريع وتؤدي إلى تعطيل المشاريع المنتجة"، مشيرا إلى أن المستثمر في علاقته مع البنوك يواجه هاجس توقف النشاط في مرحلة الاستغلال وهي من بين أهم المراحل وأكثرها حساسية على الرغم من أنه يحترم التزاماته، معتبرا أن مشاريع التوسيع بمبالغ تتراوح ما بين مليون و 10.5 مليون أورو تواجه صعوبة في التمويل البنكي.

و تتمثل مساوئ الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين فيما يلي:

- أن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض.
- أن طول مدة الإجابة على طلب القرض تطول حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها وهي 35 يوما¹.
- أن هناك معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض لا سيما في المناطق الداخلية².
- أن البنوك لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع ، حيث أنها تحولت إلى مجرد شبابيك فقط.
- غياب العلاقة بينها وبين المتعاملين الاقتصاديين وخاصة المستثمرين فهي لا تتعامل سوى مع المستوردين³.

- غياب إطار موحد بين الطرفين لتحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين و البنوك

¹ تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

² تصريح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

³ تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرياب العمل الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

- مشكلة قروض الاستثمار و إن منحها البنوك لا تتبعها قروض الاستغلال مما يجعل المتعاملين في حرج¹.

ثانيا- مشكل العقار الصناعي يعرقل تطور الاستثمار الخاص

لعل أحد المشاكل التي تردت في النقاشات و الاجتماعات السياسية في الجزائر وفي مسارها التنموي وخاصة خلال الإصلاحات الاقتصادية ما بعد الثمانينات-و التي تعيق الاستثمار وبالتالي التنمية هي مشكلة العقار الصناعي. على أن حقيقة الأمر لا يتعلق بانعدام الأراضي بل بمسألة التوزيع والاستخدام².

فكم من هكتار صالح للزراعة خصص للصناعة و غير ذلك و كم من مستثمر وطني أو أجنبي تعطل بسبب عدم حصوله على عقد الملكية لمباشرة عملية الاستثمار وبالتالي يمكن حل المشكلة عن أسس غير الملكية كالإيجار مثلا على أمد طويل لتسيير الأمور و تحقق التنمية؟

لذلك يعتبر العقار الصناعي من أهم العقبات التي تعترض نمو استثمار القطاع الخاص ذلك أن العقار الصناعي يعرف عراقيل كبيرة على الرغم من القوانين و التشريعات التي أصدرت لتسهيل الحصول عليه ولتهيئة المناطق الصناعية وتخصيص المساحات للمستثمرين، حيث أوكلت هذه المهمة في البداية للجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI) الولاية لتصبح على عاتق الشباك الوحيد اللامركزية، ومع ذلك يبقى عائق العقار الصناعي قائما.

فارتباط الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات كبير للحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو إيجارها أو التنازل عليها يجب تبسيطها والإسراع بها لريح الوقت، و أن تكون بأسعار تشجيعية وبتسهيلات

¹ تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعي المتيجة ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

² تصريح مدير الوكالة المكلفة بتسيير العقار الصناعي في الجزائر .

مبسطة، لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجعل صاحب رأس المال مطمأنًا على ممتلكاته.

ثالثا - هيمنة النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد

ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار. بالإضافة إلى هذا هناك العديد من العقبات الأخرى التي تعرقل نمو القطاع الخاص الوطني نذكر منها ما يلي:

- تعقيدات إدارة الضرائب.
- ضعف و بطء آلية تسوية المنازعات.
- عدم توافر خدمات الدعم أو ضعفها (مراكز تدريب ، و المراكز التي تصدر شهادات الجودة و شهادات المنشأ...)
- ارتفاع تكلفة العمل بسبب انخفاض إنتاجيته و ارتفاع تكلفة التأمينات الاجتماعية.
- صعوبة التصدير بسبب سعر الصرف المبالغ فيه والإجراءات المعقدة لأنظمة الرسوم الجمركية .
- عدم وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق الخارجية و حجم العرض على مستوى السوق الداخلية (المؤسسات المنافسة داخليا و حجم المنتوجات المنافسة المقرر استيرادها).

- صعوبة الحصول على التمويل و ارتفاع تكلفته.

- الافتقار إلى سياسات اقتصادية شفافة .

- الرشوة و الفساد الإداري وتنامي المدفوعات الغير رسمية .

وهناك من العراقيل الأخرى التي تظهر هنا وهناك بسبب بطء عمليات الإصلاح الاقتصادي

والإداري و صعوبات ناجمة عن المنافسة الأجنبية الغير عادلة نتيجة الانفتاح الاقتصادي وغيرها.

رابعاً: انعدام الأداء الفعال لدراسة الجدوى الفنية للمشروع الاستثماري الخاص

يقصد بالدراسة الفنية للمشروع الاستثماري أساساً دراسة كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع

وتشييد أقسامه واختيار آلاته ومختلف تجهيزاته وتحديد كل احتياجاته من مستلزمات الإنتاج و تقدير

تكاليفه الاستثمارية وتكاليف التشغيل، كما تقوم هذه الدراسة بتحديد أمراً في غاية الأهمية و هو نوع

التكنولوجيا والتقنيات التي سيستخدمها المشروع في إنتاج منتجاته من سلع أو خدمات.

ومن المعروف أن هناك اختلاف في التكنولوجيا و تعقيدها من مشروع صناعي لآخر

خدماتي، وحتى بين مشروع وآخر لإنتاج نفس المنتج. كما نجد اختلافاً بين أنواع التكنولوجيا في

العمليات الإنتاجية والفن الإنتاجي حتى وإن كانت نفس المستوى من التطور.

إن كل هذا يتطلب دراسات مختلفة واختصاصات متنوعة و دقيقة يقوم بها فريق متخصص من

خبراء في عدة مجالات، كالمهندسين والتقنيين الذين يعملون بالتنسيق مع فرق أخرى في اختصاصات

اقتصادية مختلفة، من تسويق و مالية و غير ذلك. كل هذا بصورة متكاملة طوال فترة إعداد المشروع.

وتتمثل الجوانب المختلفة لهذه الدراسة فيما يلي¹ :

¹ محمود عبد العزيز سمير : دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997

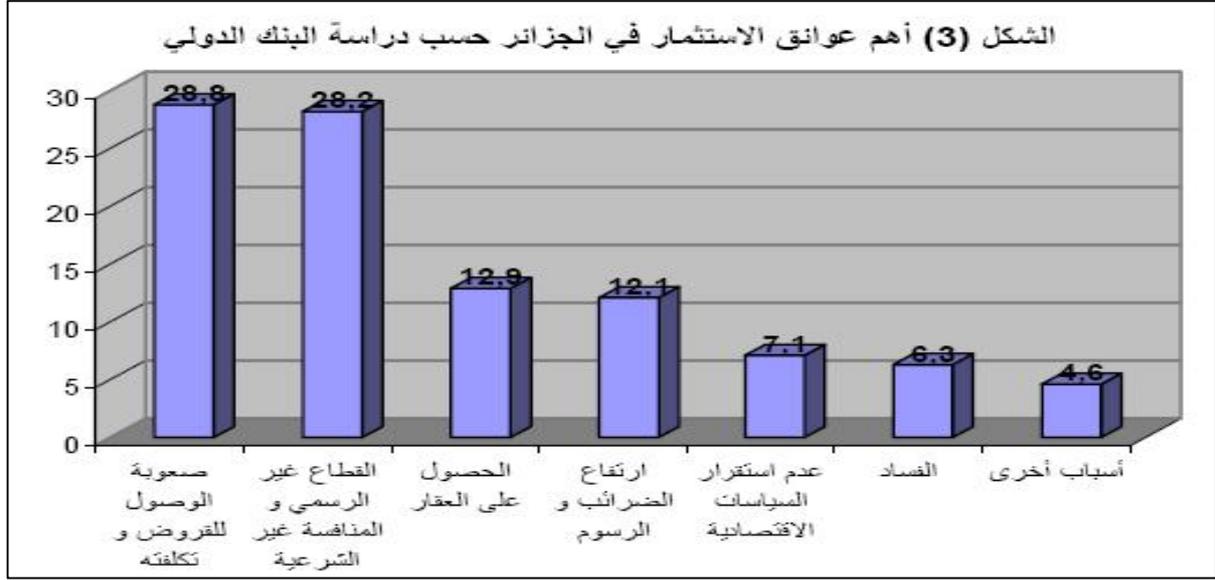
- تحديد حجم الإنتاج و الطاقة الإنتاجية الملائمة.
- تحديد تقنية الإنتاج المختارة للمشروع الاستثماري.
- تحديد التكنولوجيا المختارة.
- التخطيط الداخلي للمشروع.
- تحديد مختلف الاحتياجات.

إن تساهل الجهات المشرفة على المشروعات الاستثمارية في تحديد شروط ونطاق الدراسة ومتابعتها، ومن ثم الاتكال على الخبرات الأجنبية للقيام بهذه المهمة مع غياب أو ضعف فريق عمل محلي كفاء و متخصص للإشراف على الدراسة و متابعتها، مما أدى إلى انفراد المستشارين الأجانب بتحديد محتويات دراسات الجدوى و تحكمهم في نتائجها بما يتماشى ومصالحهم.

وهذا الأمر وإن اختلف من بلد إلى آخر من حيث درجة حدته، و من وزارة أو شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة إلى أخرى داخل البلد الواحد.

إلا أنه يمثل مشكلة عامة بالنسبة للدول النامية، وهذه الوضعية تحول الاستشاري الأجنبي إلى ما يقارب دور المالك المتصرف، ونظرا لغياب أو قلة متابعة والتوجيه والمحاسبة، جعل الكثير منهم يتصرفون بما يخدم مصالحهم دون اعتبار للمستوى المهني و دون مراعاة كافية للمصلحة العامة، حيث لوحظ في الكثير من الأحيان، ميل هؤلاء المستشارين إلى تضخيم تكاليف المشروعات

الشكل 2: أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي.



Source: World bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June 200S, in: <http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf>

والمبالغة في حجم المعدات المطلوبة، كما توضع مواصفات بحيث يتعذر استيراد هذه المعدات إلا من مورد أو مصدر معين، بالإضافة لحرصهم على فرض تقنيات يمتلكونها أو يسيطرون عليها مما جعل الحاجة لوجودهم في المشروع حاجة دائمة¹.

ولعل الأمر يزيد تعقيدا في الجزائر حينما تنعدم هذه الدراسات أساسا عند المستثمرين الخواص، مما يجعل مشاريعهم الاستثمارية تجد صعوبات وحواجز تحول دون مواصلة نشاطهم الاستثماري في غالب الأحوال. حيث وخلال التجربة القصيرة للقطاع الخاص في الجزائر نجد أن غياب مثل هذه الدراسات، وكذلك غياب الإشراف والتوجيه من الغرف الصناعية والتجارية، جعل العديد من المشاريع الاستثمارية تقتحم مجال الصناعات الغذائية (العجائن) مما خلق منافسة كبيرة بين هذه المشاريع وانعكس عليها بالسلب وأثر كثيرا على أرباحها ومداخيلها².

¹ الكوادي علي خليفة، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 198، ص130

² لمزيد من التفصيل انظر:

World bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June 200U,Z[p, in : <http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria-->

خلاصة الفصل:

وما نستخلصه من خلال هذا الفصل يان الاستثمار الخاص من الظواهر الاقتصادية المهمة التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين باعتباره مصدراً مهماً من مصادر التمويل، وتأتي الأهمية كذلك عندما نعرف انه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية إن تكون ذات دلالة مالم تتوافر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وعلى الرغم من تفاوت هذه الوسائل والأدوات في أهميتها يبقى الاستثمار هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية.

لذلك أضحي لزاما على الجزائر توفير بيئة استثمار أكثر تهيئة و إصلاحا من حيث تكييف الإجراءات و إلى تطبيق وتحسين سلوك المتعاملين، وذلك من أجل الارتقاء بهذه الاستثمارات إلى نفس المستوى الذي هو عليه في دول الجوار، والتي لا تتفوق على الجزائر من حيث المزايا والموقع والنوعية إلا في الجانب الإجرائي ، من تنظيم ووضوح واستقرار وسلوك محفز وجذاب من قبل مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وكل ذلك يتطلب معرفة الآليات والقوى التي تدفع القطاع الخاص للاستثمار .

الفصل الرابع:

استثمارات القطاع الخاص وأثرها على

التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة الفصل:

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة محلياً ودولياً إلى لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة وتأمين الاستقرار في الإيرادات.

وهناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص وفرص الاستثمار ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني، حيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل وضع الميزانية العامة للدولة، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم، إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار الخاص مثل توافر سوق للأوراق المالية، وتطور الجهاز المصرفي، وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية، وسياسة الدعم والتحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين، وخاصة مايتعلق بمسألة نسبة الضرائب المقروضة، والإعفاءات الممنوحة، وهناك شروط مكملة أخرى لاتقل أهمية عن الشروط السابقة مثل، نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي...الخ.

ويتناول هذا الفصل اثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك

من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية.

المبحث الثاني: قانون ترقية الاستثمار رقم (93-12) وأثاره على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثالث: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص في الجزائر وآفاقه.

المبحث الأول: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية

سياسة التكيف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، وتفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب الدولة من الأنشطة الإنتاجية وإطلاق قوى السوق.⁽¹⁾

ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية لليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.⁽²⁾ ولقد واصل الاقتصاد الجزائري مسيرته التي بدأها عام 1988، الرامية إلى التحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق.

وباعتبار السياسة الاستثمارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية بصفة عامة في إطار اقتصاد السوق. إذن كيف انعكست هذه السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر في تلك المرحلة هذا ما نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقاربة جديدة للاستثمار، تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي، بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي أصدرت عام 2001. والتي سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ومن شأن هذه المقاربة، الارتقاء بالجزائر اقتصاديا بالصفة الجنوبية لحوض المتوسط.

⁽¹⁾ ضياء مجيد الموسو، مرجع سابق، ص 45.

⁽²⁾ آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 19.

1- التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية:

حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الدولة، فقد بلغ عدد المشروعات المرخص بها من طرف وكالة ترقية الاستثمارات بين الفترة 1993/11/13 و2000/12/31 حوالي 43.213 مشروعا استثماريا موزعة على 48 ولاية. وبتكلفة استثمار إجمالية تقدر بـ3.343.499 × (10⁶) دج (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم 19: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن (1993-2000).

الولاية	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد المناصب	النسبة (%)	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	النسبة (%)
1- أدرار	609	% 1	33971	% 2	54.708	% 2
2- الشلف	1102	% 3	45802	% 3	82.146	% 2
3- الأغواط	705	% 2	18055	% 1	71.483	% 2
4- أم البواقي	337	% 1	12554	% 1	26.630	% 1
5- باتنة	975	% 2	51849	% 3	89.802	% 3
6- بجاية	1967	% 5	44725	% 3	118.770	% 4
7- بسكرة	511	% 1	42438	% 3	27.688	% 1
8- بشار	439	% 1	10509	% 1	22.555	% 1
9- البليدة	2115	% 5	56075	% 3	101.385	% 3
10- البويرة	686	% 2	15569	% 1	22.962	% 1
11- تمنراست	250	% 1	8965	% 1	20.089	% 1

12- تبسة	593	% 1	22223	% 1	133.175	% 4
13- تلمسان	460	% 1	18.004	% 1	39.153	% 1
14- تيارت	305	% 1	9234	% 1	26.116	% 1
15- تيزي وزو	2870	% 7	55960	% 3	80.079	% 2
16- الجزائر	8945	% 21	367602	% 12	792.070	% 24
17- الجلفة	717	% 2	22044	% 1	54.764	% 2
18- جيجل	596	% 1	14114	% 1	32.628	% 1
19- سطيف	1567	% 4	52314	% 3	113.634	% 3
20- سعيدة	116	% 0	3967	% 0	5.610	% 0
21- سكيكدة	526	% 1	18859	% 1	35.827	% 1
22- سيدي بلعباس	230	% 1	7548	% 0	14.463	% 0
23- عنابة	860	% 2	40208	% 3	132.092	% 4
24- قالمة	167	% 0	4670	% 0	8.802	% 0
25- قسنطينة	967	% 2	31524	% 2	59.569	% 2
26- المدينة	724	% 2	17322	% 1	28.179	% 1
27- مستغانم	393	% 1	15664	% 1	27.616	% 1
28- المسيلة	725	% 2	19837	% 1	32.933	% 1
29- معسكر	336	% 1	11923	% 1	25.186	% 1
30- ورقلة	2241	% 5	113901	% 7	246.469	% 7

31- وهران	1913	% 4	85551	% 5	262.755	% 8
32- البيض	163	% 0	6012	% 0	8.346	% 0
33- إليزي	167	% 0	10705	% 1	14.222	% 0
34- برج بوعرييج	649	% 2	23300	% 1	41.848	% 1
35- بومرداس	1991	% 5	57946	% 4	108.966	% 3
36- الطارف	305	% 1	27688	% 2	22.036	% 1
37- تندوف	71	% 0	2358	% 0	2.674	% 0
38- تسمسليت	94	% 0	4360	% 0	41.070	% 1
39- الواد	578	% 1	16.683	% 1	41.462	% 1
40- خنشلة	173	% 0	22.812	% 1	5.893	% 1
41- سوق أهراس	228	% 1	5749	% 0	18.974	% 1
42- تيبازة	1115	% 3	40140	% 3	58.526	% 2
43- ميلة	642	% 1	11177	% 1	22.871	% 1
44- عين الدفلة	443	% 1	17993	% 1	27.780	% 1
45- النعامة	166	% 0	13470	% 1	24.120	% 1
46- عين تموشنت	122	% 0	9429	% 1	11.553	% 0
47- غرداية	1055	% 2	48817	% 3	67.232	% 2
48- غيليزان	358	% 1	13271	% 1	16.570	% 0
المجموع	43.213	% 100	1.604.891	%100	3.343.499	% 100

المصدر: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) - الجزائر

بقراءة الجدول السابق. نلاحظ تمركز الاستثمارات في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. بحيث نجد من بين 43.213 مشروعا إجماليا، استقطبت الولايات: الجزائر - البليدة - بومرداس - تيبازة - تيزي وزو ما يعادل 17.036 مشروعا من مجموع المشاريع الاستثمارية. وهذا ما يوحي بعدم التوازن بين المناطق الشمالية (الوسط، الغرب، الشرق)، إذ حصلت ولايات: الجزائر، وهران، قسنطينة على التوالي من مجموع عدد المشاريع: 8945، 1913، 967 مشروعا.

ويزداد عدم التوازن وضوحا في عدم استجابة المستثمرين الخواص للاستثمار في المناطق المحرومة والمعزولة والجنوبية. بحيث لم تجذب ولاية سعيدة سوى 116 من مجموع الاستثمارات، وولاية قالمة سوى 167 مشروعا، أما ولاية تيسمسيلت لم تستقد إلا من 94 مشروعا، وولاية تندوف 71 مشروعا.

كما يمكن تلخيص توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن في الفصل الاول لسنة

2012 في الجدول الموالي :

الجدول رقم 20 : تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
(2002-2012).

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	532	1,10%	104804	1,51%	30674	4,06%
2003	1882	3,95%	403758	5,82%	37579	4,98%
2004	903	1,90%	240847	3,74%	25007	3,31%
2005	873	1,83%	206731	2,98%	44244	5,86%
2006	2226	4,68%	509350	7,35%	62887	8,33%
2007	4556	9,57%	655670	9,46%	91808	12,16%
2008	7133	14,99%	1773545	25,58%	97698	12,94%
2009	8024	16,86%	469205	6,77%	72440	9,59%
2010	6759	14,20%	401348	5,79%	67594	8,95%
2011	6999	14,71%	1352811	19,51%	133824	17,72%
2012	7715	16,21%	815545	11,76%	91415	12,11%
المجموع	47593	100%	6933611	100%	755170	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تاريخ الإطلاع 2013/05/22: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

يبين الجدول أن حجم المشاريع الاستثمارية الإجمالية و المصرحة في الجزائر عرف عدة تطورات خلال الفترة (2002-2012) حيث عرفت السنوات 2002 و 2003 و 2004 تذبذبا في حجم المشاريع الاستثمارية، لكن الفترة من 2006-2012 شهدت ارتفاعا مطردا في حجم المشاريع الاستثمارية المصرحة، مما يفسر جهود الدولة لزيادة الاستثمارات المحلية في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات حسب الطبيعة القانونية فيمكن تبيانها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002-2011)

المبلغ (مليون دج)	%	عدد المشاريع	القطاع القانوني
4.415 427	% 99,04	46 831	الخواص
1.481 361	% 0,85	400	العمومية
681 735	% 0,11	53	المختلطة
6.578 522	% 100	47 284	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية المنجزة

Date :02/12/2012 <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

يلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يبين توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني لها أن

القطاع الخاص في الجزائر استحوذ على ما قيمته 4 مليون دج وبنسبة 99.04 من إجمالي عدد

المشاريع الاستثمارية ومن هنا تبرز أهمية ودور القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

2- التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية:

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول 22: توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر (2000-2012)

القطاعات	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	%
الزراعة	2.227	% 5	55.238	% 3	116.070	% 3
البناء والأشغال العمومية	8.124	% 19	453.943	% 28	738.995	% 22
الصناعة	16.141	% 37	638.169	% 40	1.503.426	% 45
السياحة	1.778	% 4	63.347	% 4	232.571	% 7
النقل	9.681	% 22	177.057	% 11	385.746	% 12
التجارة	431	% 1	14.573	% 1	27.413	% 1
المجموع	43.213	% 100	1.604.891	% 100	3.343.499	% 100

المصدر: (APSSI) وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

- إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من حجم المشاريع بـ 16.141 مشروعا بنسبة 37 %، وبحجم استثمار قدره $1.503.426 \times (10)^6$ دج بنسبة 45 % من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار.

- يصنف قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 9.681 مشروعا. أما من حيث حجم الاستثمارات يصنف قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بمبلغ قدره: 738.995 $\times (10)^6$ دج بنسبة 22 % من مجموع الاستثمارات. وتعزى هذه النتيجة، بسبب توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل والبناء للقطاع الخاص.

- غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 2.227 مشروعا بنسبة 5 % من مجموع عدد المشاريع، وبحجم استثمار قدره $116.070 \times (10)^6$ دج بنسبة 3 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية، وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. رغم توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة، مع العلم أن قطاع الزراعة يعتبر قطاع حيوي ومهم يضمن الأمن الغذائي للمواطنين ويقلل من التبعية للخارج.

- أما قطاع السياحة لم يستقطب سوى 7 % من مجموع الاستثمارات، وهذا كان نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية في العشرية الأخيرة. علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

فيما يخص توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية. تعتبر أوروبا الشريك الأول للجزائر، على رأسها فرنسا بـ 82 مشروعا بنسبة 21 % من المجموع البالغ 397 مشروعا استثماريا. ثم تليها إيطاليا بـ 40 مشروعا بنسبة 10 %، ثم إسبانيا في المرتبة الثالثة بـ 33 مشروعا. أما بالنسبة للدول العربية، فأول شريك للجزائر هي تونس بـ 24 مشروعا، ثم سوريا بـ 17 مشروعا، أما بالنسبة لدول أمريكا، أول شريك للجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4 % بـ 15 مشروعا استثماريا، ثم كندا بنسبة 3 % (انظر الجدول):

الجدول رقم 23: توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية

(2012-2000)

المناطق	عدد المشاريع	النسب (%)	التشغيل	النسب (%)	مبالغ الاستثمار	النسب (%)
أوروبا	248	61 %	31832	67 %	69.661	42 %
الدول العربية	91	23 %	8.966	19 %	55.075	33 %
آسيا	23	6 %	2.257	5 %	2.220	1 %
أمريكا	30	8 %	3.562	8 %	27.084	16 %
إفريقيا عدى الدول العربية	2	1 %	27	0 %	476	0 %
المجموع	397	100 %	47.300	100 %	164.460	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الجزائر

ويمكن تمثيل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول في الشكل التالي:
وتعتبر سنة 2001 من أحسن السنوات، من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر،
بحيث بلغ هذا الحجم⁽¹⁾ 1,196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع
بنسبة 173 % وهي نسبة معتبرة.

كما أنه من بين 3.109 ملف استثماري، التي أودعت عام 2002 يوجد 86 ملف استثمار
أجنبي أو بالشراكة، بقيمة 4.063 مليار دج، أي ما يعادل 500 مليون دولار. ومن هذه المشاريع
يوجد 62 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرة بنسبة 100 % و 24 مشروعا بالشراكة.

المطلب الثالث: اثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب
شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر. والجدول التالي يبين التوزيع السنوي
للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل التي وفرتها هذه المشاريع و المصرح بها لدى وكالة
(ANDI) خلال الفترة 2010/1999.⁽¹⁾

لتوضيح ذلك سنتطرق إلى مايلي:

1- حجم التشغيل الذي وفرتة المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة

(1998-2010):

يوضح الجدول رقم -24- ذلك من خلال مايلي:

⁽¹⁾ مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، ص 73.
⁽¹⁾ مرواني عاشور، اثر الاستثمار على التشغيل-دراسة قياسية-، مجلة الباحث، العدد 04-2010، تندوف، ص 11.

الجدول رقم 24: فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2010).

عدد المشغلين	السنوات
5957	1999
11696	2000
4609	2001
74269	2010-2002
102433	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

البيانات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تقرير الاستثمار، 2010. بحسب الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد أن ما تم استقطابه من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1998-2010)، كان لها انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤها، فلقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية مدة أربع سنوات أي خلال الفترة (1998-2001) نحو 28164 عامل أين سجل فقط في سنة 2000 لوحدها تشغيل نحو 11696 عامل، في حين نجد أنه خلال الفترة (2002-2010) أي مدة تسع سنوات تجاوز العدد الإجمالي للعمال المشتغلين في المشروعات الأجنبية والذين قدر عددهم بـ 74269 ضعف العدد الإجمالي للعمال خلال الفترة (1998-2001).

2- توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال

الفترة (2002-2010): الجدول رقم 25 التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 25: فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

الوحدة: منصب شغل

القطاع الاقتصادي	العمالة	%
الصناعة	26729	35.99%
السياحة	19498	26.25%
بناء وأشغال عمومية	13111	17.65%
الخدمات	9646	12.99%
الصحة	1701	2.29%
النقل	1572	2.12%
الاتصالات	1500	2.02%
الزراعة	512	0.69%
المجموع	74269	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تقرير الاستثمار، 2010.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 1701 منصب شغل، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع النقل وفرت 1572 منصب شغل، ووفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع السياحة 19498 منصب شغل، في حين نجد أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاعي الاتصالات والخدمات الأخرى وفرت 1500 منصب شغل و 9646 منصب شغل على الترتيب. كما نجد أن الشركات الأجنبية

المستثمرة في قطاع الصناعة (الصناعة البترولية والصناعات الأخرى)، احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص الشغل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت ما يعادل 26729 منصب شغل خلال تسع سنوات. أما بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، احتلت المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت 13111 منصب شغل فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية. كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الفلاحة احتلت المركز الرابع والأخير من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت 512 منصب شغل فقط، ويرجع ذلك لقلّة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خلال الفترة (2002-2010) مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي قدرت بـ 9 مشاريع فقط.

3- حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية خلال الفترة (2002-2010)

والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم 26: العمالة المنشأة في كل من المشاريع الكلية الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال

الفترة (2002-2010) الوحدة: منصب شغل

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%
الاستثمار المحلي	67280	99%	866563	92%
الاستثمار الأجنبي المباشر	528	1%	74269	8%
المجموع	67808	100%	940832	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية المنجزة فترة 2002-2011

Date :02/12/2012. <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان ايجابيا، على الرغم من أن مجموع مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار خلال الفترة (2002-2010) وصلت إلى 74269 منصب عمل فقط أي بما يوافق 8% من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية والمقدرة بنحو 940832 منصب عمل. ويظهر هذا الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010) من خلال مايلي:

نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة (2002-2010) والتي قدرت بـ 528 مشروع أجنبي أي بما يوافق 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 8% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. في حين نجد أن عدد المشاريع المحلية والتي قدر عددها بـ 67280 مشروع خلال الفترة (2002-2010) أي بما يوافق 99% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 92% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. هذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل في الجزائر، فلو تصورنا أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية ارتفع إلى 10% فمن المتوقع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80%²⁵ من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولكن رغم هذه الفعالية الاستثمارية الأجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة المشار إليها أعلاه، نجد أن حجم التشغيل الذي وفرته ضئيل مقارنة بحجم التشغيل الذي وفرته الشركات المحلية.

المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية:

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. والتي بلغت 4.4 % ، 3.9 % ، 3.3 % خلال سنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي.⁽¹⁾

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها.

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الاستثمار والتصدير وترقيته. تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة. وفيما يلي نعرض جدول يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1992 - 2009:

⁽¹⁾ حميد بوزيدة ، مرجع سابق، ص 211، ص 212.

الجدول رقم 27: معدل تطور الصادرات الجزائرية (1992-2009)

										السنوات
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	أنواع الصادرات
97,04 %	97,27 %	96,63 %	96,33 %	96,40 %	95,69 %	94,83 %	96,85 %	94,91 %	95,40 %	المحروقات
2,96 %	2,73 %	3,37 %	3,67 %	3,60 %	4,31 %	5,17 %	3,15 %	5,09 %	4,60 %	الصادرات خارج المحروقات
										السنوات
										أنواع الصادرات
		2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	المحروقات
		98.30 %	98.23 %	98.38 %	97.93 %	98.40 %	97.92 %	98.07 %	96.79 %	المحروقات
		1.7 %	1.77 %	1.62 %	2.07 %	1.6 %	2.08 %	1.93 %	3.21 %	الصادرات خارج المحروقات

المصدر: الموقع على الانترنت: www.finance-algeria.org

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة في الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقيية الصادرات.

المبحث الثاني: قانون ترقية الاستثمار رقم (93-12) وأثاره على الاقتصاد الجزائري

يعد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية هاما جدا، لذا يجب تطوير هذا القطاع خاصة في مجالات: السياحة، الزراعة، النقل... إلخ، أي كل القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني. ولقد مست مساهمة القطاع الخاص عدة ميادين اجتماعية و اقتصادية بالتالي ساهمت في امتصاص البطالة، تحقيق ثروة وطنية من خلال الزيادة في الإنتاج و المساهمة في التطور الاقتصادي للبلاد من خلال جلب تكنولوجيا جديدة و متطورة، تقنيات جديدة للإنتاج بالتالي المساهمة في ترقية بعض الميادين الهامة مثل: الصحة، الصناعة، التربية، الزراعة... إلخ.

المطلب الأول: اثر قانون الاستثمار على حجم البطالة

ومن الأهداف الأساسية التي كان يهدف إليها قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، من خلال مختلف أنظمة التحفيز، هي مساهمة الاستثمار الخاص في امتصاص البطالة خاصة، بالتالي فإن الإستراتيجية الجديدة في مجال التنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار القطاع الخاص من أجل مساهمته في امتصاص البطالة هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة بطريقة تدريجية، حتى أن كل النصوص التي تضمنت الاستثمار الخاص تؤكد على ضرورة ترقية الشغل خاصة في المناطق النائية⁽¹⁾

وسيطر مبدئيا القطاع الخاص على قطاعي الزراعة و التجارة بالإضافة إلى أن القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص في قطاع البناء و الصناعة هامة أيضا، غير أن تسيير العمل والعمال في القطاع الخاص مختلف عن ما هو عليه في القطاع العام، و العلاقات الاجتماعية الموجودة في المؤسسة الخاصة قائمة على استغلال اليد العاملة من أجل تراكم رأس المال.

(1) إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة 2005 ص71.

وفيما يخص اليد العاملة في القطاع الخاص، فإنه لا يتحمل أي عبء من الأعباء كالتكوين، وتحسين مستوى العامل من خلال دورات تدريبية وتحسيسية، فهو يفضل توظيف يد عاملة قليلة الكفاءة و التي لديها خبرة مهنية في قطاع الإنتاج للقطاع العام.

ويتفادى القطاع الخاص تكوين و تعليم اليد العاملة لأنه يحاول تقليص تكاليف الإنتاج، ولا يجد القطاع الخاص أي صعوبة رغم هذا في توظيف العمال، هذا ما نلاحظه في السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد العمال في القطاع الخاص بصفة كبيرة و عدد الطلبات متزايد دائما.

ونلاحظ أيضا أن المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص موجودة بكثرة في المناطق التي توجد بها مراكز للتكوين المهني والتي تسهل عملية توظيف العمال لدى القطاع الخاص على أساس التكوين الذي يوفره القطاع العام.

لو ننظر إلى النتائج التي حققها القطاع الخاص في الميدان الاجتماعي، نلاحظ أنه استطاع أن يمتص نسبة كبيرة من البطالة لكن يبقى أمامه الكثير إذا استطاع تجاوز كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهه.

ويمكن تلخيص نسبة البطالة في الجزائر خلال السنوات (1995-2013) من خلال الجدول

التالي :

الجدول رقم 28: تطور نسبة البطالة الجزائرية (1995-2013)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1999	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة	%28	%30	9.90 %	%31	26.20 %	25.40 %	17.10 %	15.70 %	11.80 %	12.50 %	10.20 %
السنوات	2011	2012	2013								
نسبة البطالة	%10	%9.8	%9.3								

المصدر: صندوق النقد الدولي.

من هذا الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة في الجزائر خلال السنوات من 1995 إلى 2013

انخفضت بشكل ملحوظ حيث بلغت سنة 1995 نسبة 28%، ووصلت سنة 2013 نسبة 9.3% وهذا

يبين أن نسبة البطالة في انخفاض ملحوظ خلال السنوات.

المطلب الثاني: الأثر الاقتصادي لقانون ترقية الاستثمار

لقد أخذت المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الإستراتيجية الجديدة

للتنمية الاقتصادية بمساهمتها في تحقيق الثروة الوطنية، حيث سجلت الوكالة APSI في نهاية

ديسمبر 1999 حوالي 1268722 منصب شغل من مجموع 30108 مشروع استثماري وبتكلفة

إجمالية تقدر بـ 2545872 م دج في كل الفروع.¹

يجب الإشارة إلى أن سياسة الإستثمار ما زالت جديدة وأنه يجب دعمها من خلال تقديم

التسهيلات في مجال القروض التمويلية و تبسيط إجراءات الجمارك و الضرائب.

¹ إسماعيل شلبي، مرجع سابق، ص74.

الجدول رقم 29: توزيع المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة خلال الفترة 1993-1994

الوحدة: مليار دينار

النسبة%	المبلغ	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد المشاريع	البلدان
35	48694	67	24527	65	191	أوروبا
29	27966	16	5794	20	62	البلدان العربية
01	1342	06	1678	05	17	آسيا
28	24219	09	2928	08	23	أمريكا
01	469	00	21	00	01	إفريقيا
07	9944	02	656	01	03	أخرى
100	112634	100	35604	100	297	المجموع

المصدر: APSI مديرية الشباك الوحيد.

فيما يخص حركة رؤوس الأموال فإنه من مجموع 297 مشروعا استثماريا تم توظيف 35604 عامل و بتكلفة إجمالية 112634 م دج، بالإضافة إلى هذا نلاحظ التطور الكبير الذي عرفه قطاع البناء و الصناعة كذلك بعض القطاعات الأخرى التي كانت مخصصة للدولة و أصبح القطاع الخاص ينشط فيها. حيث أنه تقريبا كل النشاطات التي كانت سابقا خاصة بالدولة أصبح بالإمكان الاستثمار فيها ما عدا قطاع السكك الحديدية و كذا قطاع المحروقات التي ما تزال عملية الاستثمار الخاص لم تمسها.

وفي إطار التحفيز على الاستثمار في مناطق الترقية و المناطق الخاصة فإن الجماعات المحلية قامت بدور كبير في هذا المجال و خاصة توفير المعدات الجماعية و الهياكل القاعدية (مياه، كهرباء، طرق، شبكة اتصالات... إلخ) و التي من شأنها أن تكون دعما كبيرا للمستثمرين الخواص من

أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية دون أية مشاكل. لأن المستثمر الخاص و لاسيما الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في منطقة إلا بعد دراسته لكل العوامل.

وبالتالي من الضروري وواجب على كل ولاية أن توفر المعدات الحيوية و تضعها ضمن خطتها التنموية من أجل جلب الاستثمار إلى الولاية بالتالي جلب رؤوس أموال لازمة للتطور والترقية الجهوية والوطنية.

هذا بالنسبة إلى توفير الهياكل القاعدية أما المساعدة التي ينتظر المستثمر الحصول عليها فهي ضريبية، لكن بعد فترة الإعفاء والتخفيض على المستثمرين الإلتزام بدفع مستحقاتهم الضريبية لصالح الجماعات المحلية وعلى إدارة الضرائب تقييم القاعدة الضريبية للمتعاملين الإقتصاديين وتحديد المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة لكل نشاط على حد حسب الوضع الإقتصادي للمؤسسات، أيضا هذه المحاصيل سوف تساهم من جهة أخرى في التمويل الذاتي للجماعات المحلية.

ويرى المحللون الإقتصاديون أنه عندما يكون معدل النمو الإقتصادي في البلاد مرتفع هذا يحفز الاستثمار الخاص، لكن يجب أن يكون القطاع العام في البلاد يساند ويساعد القطاع الخاص من خلال تمويله للنفقات الخاصة بإقامة الهياكل القاعدية الضرورية لكل مشروع استثماري.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أثر قانون ترقية الاستثمار في تنشيط دور القطاع الخاص

إن ترقية الاستثمار العام والخاص، سواء كان وطنيا أو أجنبيا في إطار السياسة الجديدة والدخول إلى اقتصاد السوق، التفتح على العالم، تخلق نوعا من الحاجة والضرورة للكفاءة و تنوع الجهاز الاقتصادي. بالإضافة إلى الهدف العام المتمثل في التحكم الجيد في الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في البلاد فإن ترقية وتهيئة المحيط تظهر بالتالي ضرورة من أجل تحقيق وخلق نوع من المنافسة في جهازنا الاقتصادي.

⁽¹⁾ مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، ص 73.

وفعلا فإنه خلافا لما كان يحدث في الماضي، يجب التحكم في تكاليف وفعالية المؤسسات الخاصة أو العامة مع ضمان كل الوسائل للجهاز الصناعي حتى يتطور ويعمل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق:

- الدخول في إستراتيجية تهيئة المحيط المرتبطة أساسا بترقية و تطوير المناطق الجهوية حتى نحصل على توازن جهوي. هذه الإستراتيجية تقوم على أساس برنامج صارم من أجل خلق محيط مؤسساتي، إداري، مالي و قانوني خاص بالمبادرة الاقتصادية.

بالتالي ضرورة تحتم سياسة جديدة لترقية المحيط و تهيئته من أجل تشجيع مختلف المستثمرين في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وبالتالي مساهمتهم في امتصاص البطالة، تحقيق الثروة الوطنية من خلال مساهمته في الزيادة في الناتج الداخلي الخام، ومساهمته في التطور الاقتصادي من خلال استعماله لتكنولوجيا جديدة و متطورة واستعمال تقنيات جديدة في الإنتاج ومنه ترقية عدة ميادين.

والمستثمر الخاص بصفة عامة يفضل الاستثمار في ولايات الشمال أين تتوفر كل الهياكل القاعدية اللازمة والمسهلة لعملية الاستثمار بالتالي على السلطات المعنية من أجل تقادي اختلال التوازن بين الولايات أن تضع خطة من أجل التهيئة العمرانية و تهيئة المحيط من أجل خلق فرص استثمار في كل الولايات وهذا ما جاء في قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 حيث تساهم الدولة في مصاريف التهيئة والبنية القاعدية في بعض المناطق الصحراوية والمناطق النائية عملا منها على تشجيع المبادرة الخاصة وعلى إحداث التوازن.¹

¹ إسماعيل شلبي، مرجع سابق، ص78.

الجدول رقم 30 : نسبة تطور القطاع الخاص (2006-2009) .

الوحدة:نسبة مئوية .

السنوات	2006	2007	2008	2009
النسبة	%42.26	%42.81	%41.27	%54.69

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة تطور القطاع الخاص بعد قانون ترقية الاستثمار في تزايد مستمر، حيث تزايدت من 42.26 % سنة 2006 الى 54.69% سنة 2009 ، وهذا يدل على ان للقطاع الخاص دور مهم في الاقتصاد الجزائري وهو في تزايد مستمر مع السنوات .

المطلب الرابع: أثر قانون ترقية الاستثمار على التجارة الخارجية الجزائرية

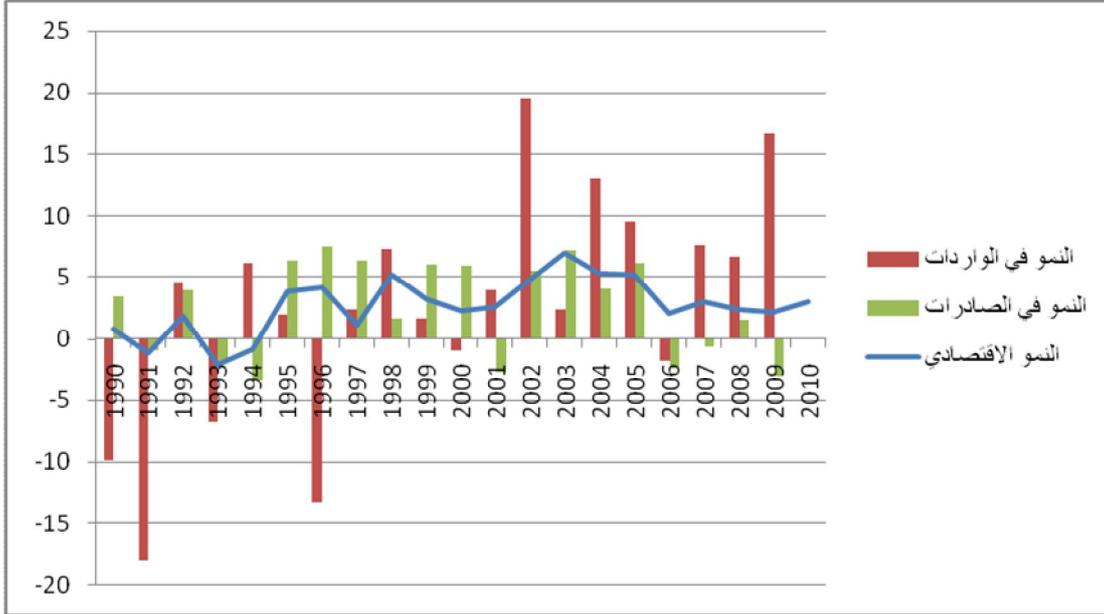
بعد تعديل سياسة الاستثمار في الجزائر من خلال قانون ترقية الاستثمار بسنة 1993، حان الآن وقت تعديل السياسة التجارية حتى تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر مع دخولها إلى اقتصاد السوق، أصبحت هناك إمكانيات للاستيراد و التصدير من أجل الدخول إلى أسواق جديدة هذا في إطار الإستراتيجية العامة للإنتاج و التوزيع.

إن وجود استثمارات جديدة، يحدث منافسة ويرغم المؤسسات أن تكون أكثر فعالية وأكثر مردودية. في هذا الإطار قامت السلطات العمومية بإصدار تشريعات حول المنافسة وتسيير رؤوس الأموال الأجنبية و التي يجب أن تخضع إلى قانون التجارة.¹

إذن من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 ظهرت ضرورة تحرير و ترقية التجارة الخارجية حتى تتماشى مع الوضع الاقتصادي الجديد للبلاد.

¹ قانون 95-06 في 25/01/95 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 09 في 22/01/95 و قانون 95-25 في 25/09/95 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 55 في 27/09/95.

الشكل رقم 3 : نسبة نمو الصادرات و الواردات الجزائرية و أثرها على النمو الاقتصادي
(1990-2010).



المصدر: بتصريف من معطيات البنك الدولي

من الملاحظ أن كل من الصادرات و الواردات الجزائرية لها دور كبير في تحديد النمو الاقتصادي حيث نلاحظ أن الصادرات في علاقة طردية مع النمو الاقتصادي حيث تلعب أسعار البترول الدور المهم في تحديد نمو الصادرات الجزائرية ، كما تلعب الواردات الجزائرية دورا مهم في النمو الاقتصادي حيث نلاحظ أنهما في علاقة عكسية و هذا ما يفسر هشاشة السوق الداخلية واعتمادها على الاستيراد ما يجعلها عرضة لتقلبات الاقتصاد الخارجي.

أولا- تحرير التجارة الخارجية:

تعد مساهمة القطاع الخاص في قطاع التجارة الخارجية هامة و خاصة في ترقيته، وتهدف سياسة الإصلاح المتخذة من طرف الجزائر خاصة إصلاح السياسة التجارية المسجلة في برنامج التصحيح الهيكلي المصادق عليه من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي يقدم قروضا يستهدفان من خلالها:

- تعويض الواردات.

- ترقية الصادرات.

أصبح من الضروري تحرير التجارة الخارجية لكن إذا كان هذا في مدة قصيرة بإمكانه أن يحدث عجزا في ميزان المدفوعات حيث بإمكاننا أن نقلص من الواردات بسهولة لكن الزيادة في الصادرات هذا يتطلب وقتا أكبر وبالتالي فبإمكان هذا أن يحدث خلافا في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر صعبة جدا وهذا لسببين مهمين هما¹:

- الأول هو أننا نجهل تماما كيفية المرور من النظام الموجه و المحدد للتجارة القائم على نظام

التجارة الحرة، لأن طريقة المرور و مدته ليستا محددتان بطريقة علمية ثابتة.

- الثاني هو أن تحرير المبادلات لا يعني إلغاء الدولة، إنما يعني أنها تحولت وأصبحت تعمل

على تنظيم المرور من نظام قائم على التحديد الكمي إلى نظام قائم على استعمال الأسعار وهذا يضع مشكل إعادة النظر في التعريفات الجمركية و الضريبية.

وفي إطار التأكيد على الرغبة في تحرير المبادلات و تحرير التجارة بصفة عامة صدر مرسوم

خاص بالمنافسة²، يهدف إلى تنظيم و ترقية المنافسة الحرة و تحديد قواعد حمايتها من أجل تحفيز

الفعالية الاقتصادية أيضا، عملية تنظيم الشفافية و احترام المعاملات التجارية.

هذا المرسوم يطبق أيضا على النشاطات الإنتاجية و التوزيع و الخدمات مبدأ الحرية التجارية

المبني أساسا على المنافسة وهي بدورها مبنية على:

- حرية أسعار السلع والخدمات والتي تحدد من خلال عملية المنافسة في السوق ما عدا التي

تعتبرها الدولة إستراتيجية ويتم تحديد أسعارها عن طريق مرسوم بعد الرجوع إلى مجلس المنافسة.

¹ Rabah Bettahar « Le partenariat et la relance des investissements », Ed Bettahar 92, p 51.

² قانون 95-06 في 25/01/95 خاص بالمنافسة.

- منع التعاملات غير التنافسية لأنها ممكن أن تؤثر على عملية المنافسة الحرة في السوق الواحد (لقد تم القيام بعدة تعديلات على مستوى إدارة الجمارك بغية القطيعة مع المعاملات القديمة، من أجل إعادة تأهيل الجهاز الاقتصادي لمتطلبات المحيط العالمي). و هذا في إطار تحرير التجارة.

- إذن لقد قام المشرع الجزائري بملائمة التشريعات مع المتطلبات الحالية و القادمة التي يفرضها اقتصاد السوق و التي يتفتح عليه تدريجيا نظامنا الاقتصادي.

وعملية التحرير التي يعرفها قطاع التجارة الخارجية هدفها هو تنمية الدولة من النشاطات التجارية والصناعية من خلال إزالة العراقيل الإدارية و فتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين، ووضع مجموعة من الخطط المتناسقة التي تسرع عملية الدخول في النظام التجاري الحر.

وفي هذا الإطار أيضا عملت إدارة الجمارك على إعادة النظر في معاملاتها وتنظيمها بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه الجمارك في ازدهار التجارة الخارجية والدولية، بالتالي يجب على إدارة الجمارك تسريع عملية شحن و تفريغ السلع المصدرة والمستوردة والتقليل من الأثر المالي للمراقبة، وأيضا تسهيل المعاملات الجمركية والتخفيف دون تهاون في المراقبة، و يوضح قانون الجمارك المجهودات المبذولة من أجل ملائمتها وتحديثه وإعادة صياغته، إذ أصبحت ضرورة حتمية من أجل أن يصبح أكثر سهولة ووضوح وشمولية حتى تسمح لكل المتعاملين الاقتصاديين التعرف على حقوقهم وواجباتهم بكل سهولة.

ثانيا - ترقية التجارة الخارجية:

يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تطوير التجارة الخارجية من خلال تعويض الواردات بالمنتجات والخدمات الجديدة التي يمكن أن يحققها من خلال الاستثمار، وأيضا يمكن له ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بوضع إستراتيجية ثابتة وطويلة المدى تهدف إلى تطوير القطاع السياحي، والخدمات الموجهة للتصدير، وفي إطار التحفيز على الاستثمار الخاص، تؤكد السلطات

العمومية على مبدأ حرية الدخول إلى التجارة الخارجية لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين سواء كانوا خواصا أو من القطاع العام.

وابتداء من 1 أبريل 1991 كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يستطيع ودون أي إذن مسبق العمل عن طريق بنك وسيط معتمد استيراد كل السلع ما عدا الممنوعة أو المحظورة من طرف القانون الجزائري.

ومن الضروري على الجزائر مواكبة العصر حيث أن الاقتصاد العالمي يتطور بسرعة وباستمرار الذي أصبح يشجع نزع التعريف الجمركية وتنازل الدولة لصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات، كل هذا من أجل تسهيل عملية التجارة الخارجية.

أما فيما يخص المنافسة فإن عملية ترقية التجارة الخارجية تجعل من المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر تنتج سلعا كانت مستوردة قبل هذا بالتالي إنتاجها قليل محليا فإن المنافسة هنا تكون معدومة و يكون العكس في حالة وجود إنتاج محلي قوي لهذه السلعة.

وبالدخول إلى اقتصاد السوق فإن المؤسسة الأجنبية تملك موارد مالية هامة و تكنولوجيا متطورة وتسيير فعال، فهذه المؤسسة تنتج بأقل تكلفة ممكنة و هذا يؤدي إلى تحفيز المؤسسات الوطنية الأخرى و تصبح هنا المنافسة أشد.

وفي هذه الحالة المنافسة من شأنها أن ترفع الإنتاج و بالتالي تخفيض التكاليف و نصل إلى تخفيض الأسعار ويزداد مستوى الكفاءة عند امتلاك المؤسسة طرق إنتاج أكثر مردودية بفضل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، بالإضافة إلى اكتساب خبرة مهنية بفضل العمال الأجانب الذين ينتقلون من فرع إلى آخر و بالتالي العامل الجزائري يكتسب خبرة أكبر و يصبح يتقاضى أكثر.

في إطار عملية تحرير التجارة الخارجية ومن أجل ترقيتها و على صعيد التنظيم الجديد للتجارة الخارجية سطرت عدة أهداف هامة أهمها:

- تشجيع الاستثمار من خلال التخفيض التدريجي للقيود الإدارية و تدخلات الدولة.
- ظهور أسعار حقيقية و بالتالي السيطرة على التكاليف.
- وجود فترة انتقالية للوصول إلى وضع نظام اقتصادي حر.
- مساهمة الاستثمار في ترقية التجارة الخارجية من خلال إزالة التعريفات الجمركية من أجل جلب رؤوس أموال أجنبية و بالتالي تطبيق قاعدة من قواعد اقتصاد السوق.
- إن عملية إزالة التعريفات الجمركية من شأنها التخفيف من الضغط الضريبي.
- وهذا من أجل تحفيز الاستثمار وخاصة الأجنبي لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على المدخولات الخارجية، ومن أجل هذا عملت السلطات العمومية على تعديل القانون التجاري وجعلته يتوافق مع حاجيات النشاط الاقتصادي.
- بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات للبلاد لأنه يعمل على جلب عملة صعبة ورأس مال كبير وهذا يؤدي إلى آثار إيجابية على الميزان التجاري حيث تعمل المؤسسة الأجنبية على استيراد بعض المواد الأولية من أجل استثمارها هنا.
- إن عملية تحرير وترقية التجارة الخارجية التي دخلت حيز التطبيق في 1 جانفي 1995 توجد ضمن بنود اتفاقية "ستاند باي" Stand bay الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 ومن بين هذه البنود:⁽¹⁾
- حرية استيراد و تصدير السلع و الخدمات.
- وقبل هذا كانت السلطات العمومية تضع لائحة السلع و الخدمات الممنوعة من الاستيراد من أجل حماية الإنتاج الوطني بالإضافة إلى أن عملية منح العملة الصعبة لعملية الاستيراد كانت محدودة جدا وصعبة.

⁽¹⁾ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، 2007، ص 91.

وبداية من 1 أبريل 1994 ووفقا للإتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي، أصبحت عملية الحصول على العملة الصعبة لتمويل عمليات الاستيراد حرة¹ لكن مشكلة الحصول عليها بقيت معقدة من طرف البنك.

وفي أوت 1991 قرر محافظ بنك الجزائر السماح للمتعاملين الإقتصاديين المعتمدين والذين يوجد نشاطهم الرئيسي في الجزائر القيام بعمليات الشراء و البيع للعملة الصعبة من أجل تغطية عمليات والتزامات الدفع الخارجية وكل عمليات التحويل و الدفع التي يجب أن تتم عن طريق وساطة أحد البنوك التجارية المعتمدة، وفي فيفري 1991 قام بنك الجزائر بوضع قانون خاص باستيراد كل السلع و الخدمات المسموح باستيرادها بعد اعتماد أحد البنوك التجارية.²

إن دخول عملية تحرير التجارة الخارجية في جانفي 1995 حيز التطبيق، عرف إنشاء عدة مؤسسات استيراد وتصدير خاصة في قطاع المنتجات الصناعية، الزراعية (غذائية، زراعية)، مواد التجميل، مواد البناء والكهرومنزلية، وهذا ما أدى إلى تسريع عملية نزع سيطرة بعض الشركات العمومية على بعض المواد التي كانت و ما زالت محتكرة لها مثل: القهوة (البن)، السكر، الزيت، الحليب... إلخ.

إذ أصبح هناك خواص يعملون أكثر فأكثر في مجال توزيع المواد ذات الاستهلاك الواسع وخاصة الغذائية و مواد البناء، وأصبحت المنافسة كبيرة في هذا المجال مما أدى إلى نقص ملحوظ في الأسعار أدى إلى تحفيز المنتجين المحليين إلى تحسين نوعية منتجاتهم من أجل تحدي المنتجات المستوردة، أما فيما يخص عملية التصدير، فلقد عرفت تطورا ملحوظا بـ 6,573 \$م سنة

¹ قانون 91-07 في أوت 1991 حامل قانون و شروط التحويل المواد 2، 3، 4، 5.

² قانون 91-03 في 20 فيفري 1991 خاص بعمليات استيراد السلع في الجزائر و تمويلها.

1995 مقابل 5,733 \$ سنة 1994 والواردات 7,480 \$ سنة 1995 مقابل 6,470 \$ سنة 1994.¹

لذا نلاحظ أن الارتفاع في ميزان التبادلات الخارجية يرجع أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية ووضع إجراءات مبسطة لتسريع عملية جمركة السلع، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من هذه المداخيل راجعة إلى قطاع المحروقات والذي ما زال يمثل نسبة كبيرة من صادراتنا.

إن ترقية التجارة الخارجية مبني على أساس رأس المال المستثمر في هذا القطاع الحساس من الاقتصاد الوطني وبالتالي عملية ترقية وتطوير هذا القطاع مرتبطة بترقية القطاع الخاص والاستثمار الخاص وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالانفتاح على اقتصاد السوق وعلى الاقتصاد العالمي والذي من شأنه أن يجر التزامات واحتياجات متزايدة في مجال النوعية والفعالية لجهازنا الاقتصادي.

¹ ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 91.

المبحث الثالث: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص في الجزائر وآفاقه

تسعى كافة الدول، النامية منها والمتقدمة إلى جذب المزيد من الاستثمارات امله في مساهمة هذه الاستثمارات في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل جديدة وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية ، وتقوم الدول بتوفير الشروط المشجعة لتنمية هذه الاستثمارات وذلك من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص لتوسيع هذه الاستثمارات وذلك من خلال التسهيلات والضمانات القانونية المختلفة والتي تساعد الى تطوير بيئة الاستثمار في الدول وبالتالي ينعكس على التنمية الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الجزء تحليل انعكاسات الاستثمار الخاص في الجزائر على التنمية ومستقبل تطوير دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية

أولاً: تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

تعمل مؤسسات القطاع الخاص في ظل تطور متطلبات السوق الاستثمارية ومتطلبات النوعية والتنافسية لمنتجاتها في ظل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الغير نزيهة التي تملها هذه الظروف.

النقاشات حول الخصخصة للمؤسسات العمومية اعتبرت من الشروط التي يتطور فيها القطاع الخاص الوطني ، لذي أحتل مكانة ازدادت قيمتها شيئا فشيئا في الاقتصاد الوطني .

فالقطاع الخاص أصبح مهيم على بعض القطاعات والتخصصات مثل قطاع البناء والفلاحة والتجارة والخدمات، ويقوم بأدوار تنموية هامة و رائدة معوضا بذلك انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، ومخففا من حدة هذا الانسحاب على الوضع الاجتماعي.¹

والجدول التالي يبين مكانة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني :

جدول رقم 31: تطور مساهمة القطاع الخاص والقطاع العمومي في القيمة المضافة

2006		2003		1994		1984		1974		
الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	
%42.26	%57.74	% 0	%100	% 0	% 100	% 0	%100	% 5	% 95	الأشغال العمومية للمحروقات
%49.09	%50.91	% 16	% 64	% 16	% 84	% 33	% 77	% 35	% 65	أشغال /ع خارج المحروقات
%79.39	%20.28	% 61	% 29	% 61	%39	% 31	% 69	% 51	% 49	البناء و الأشغال العمومية
%75.39	%24.61	% 64	% 26	% 54	% 46	% 32	% 58	% 16	% 84	الاتصالات
%92.03	%7.07	%90	%10	%84.5	%15.5	%64	%31	%83.5	%11.5	التجارة والخدمات

المصدر: شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر

الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت

http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

¹ أحمد الكواز: بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p2.pdf

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فإن التصريحات بالاستثمار مازالت في تزايد مستمر، خلال سنة 2005 مثلا بلغت 3484 تصريحاً منها 78 من القطاع العمومي ، 6 من خلال شراكة (عمومي - خاص) و 3400 تصريح بالاستثمار للقطاع الخاص و بمبلغ إجمالي للاستثمار قدره : 386402 مليون دينار .

ما يميز مشاريع القطاع الخاص الوطني هو تمركزها الجهوي في منطقة معينة، وحجمها، وطبيعتها القانونية بحيث:¹

* 91 % من مشاريع استثمار القطاع الخاص هي بحجم صغير و بأقل من 50 عاملاً

* تقريباً نصف هذه المشاريع (47 %) متمركزة في الوسط (الجزائر و البلدية) .

* 52 % منها هي على شكل مؤسسات فردية ، بحيث أن طابع شركة مساهمة (SPA)

لا يمثل سوى نسبة 3 % من هذه المشاريع (مع العلم أن الطبيعة القانونية لشركات المساهمة SPA هي المحطة المفضلة للأعمال للتحويل إلى مؤسسات كبيرة الحجم).

* كما معدل التمويل الذاتي لهذه المشاريع هو 35 %

والقطاع الخاص ينشط بكثرة في الأنشطة الوهمية (الاقتصاد الموازي) و أصبح نشاط القطاع هو السمة الغالبة له. حيث تصاعدت مكانة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني ، حيث أن الأنشطة الموازية قدرت في حدود 30 % من PIB ، و تحرم خزينة الدولة موارد جبائية تصل إلى 100 مليار دينار فقط بالنسبة لسنة 2004 .

القطاع الخاص الوطني بتعداد 4 ملايين يستوعب حوالي 61.2 % من المشتغلين خلال سنة 2003 ، فهو إذا القطاع الرئيسي المزود و الممون للتشغيل ، إلا أن تعداد الأجراء المصرح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي لا يتعدى 15 % من المشتغلين ، فالعمل الوهمي (الموازي) هو الشكل

¹ أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 11

المفضل للتوظيف في العديد من المؤسسات الخاصة و بالأخص تلك التي حجمها لا يتعدى 20

عاملا.¹

كما يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا ومكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا: دور القطاع الخاص في التشغيل:

يوضح الجدول رقم (32) مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر.

الجدول رقم 32: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

الوحدة: ألف عامل.

2005			2004			2003			البيان
المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	
1380	1352	28	1617	1592	25	1412	1361	51	الفلاحة
1059	664	395	1060	715	345	804	500	304	الصناعة
1212	1125	87	968	868	100	800	713	87	الأشغال العمومية والبناء
4393	1939	2454	4153	1945	2208	3668	1452	2216	التجارة والخدمات
8044	5080	2964	7798	5120	2678	6684	4026	2658	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (نشرة 2007)

¹ رندة بدير: دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf

إن القطاع الخاص يشغل أكثر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما بسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة بـ 37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأً لمناصب الشغل إن هذه الإحصائيات تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل

إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون له في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005 في المقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة.¹

المطلب الثاني: معوقات نمو الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود والمعوقات - حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال وتقييم مناخ الاستثمار - باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، وهي: وصعوبة الحصول على العقارات الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية الكبيرة ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، وأوجه القصور في اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلّة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية، وعدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي.²

ويمكن إجمالاً تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:³

¹ البنك الدولي موجز إعلامي بشأن الجزائر، التقدم المحرز في عملية التنمية [www, worldbank, org](http://www.worldbank.org)

³ ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008، ص163

أ- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي. ويبين لنا الجدول رقم (33) تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام .

جدول رقم 33: تطور القروض حسب القطاع بالنسب المئوية للفترة (1998-2005)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80.0	80.8	70.6	68.7	56.5	57.4	56.03	50.39
القطاع الخاص	20.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.81
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص / % PIB	6.09%	6.08%	7.11%	7.93%	12.14%	11.17%	11.02%	11.73%

المصدر: بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة اكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة إلى 50% في نهاية 2005 مقابل 80% في سنة 1998، في المقابل نسجل ارتفاع نصيب للقطاع الخاص في القروض فمن 20% خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 و 2004 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا.¹

1 صديقي مليكة، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ص 198

أما عند تحليلنا نسبة التغير السنوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و 2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما، حيث تجاوزت 40% في سنة 2002 كما بلغت النسبة 50% في سنة 2005 بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003 وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص وتراجعا للقطاع العام.

أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005، وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40% أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس.

ب- المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:¹

تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لاتتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (الدول العربية في المؤشرات الدولية)، الكويت، 2007، ص 82.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار.

- بطء عمل الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة.

ج-مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:¹

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.
- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية.
- الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسة واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص88

- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية).

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م² بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²، ولهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

د-مشكل الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تسوية صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 أما تونس فاحتلت المرتبة

63 والمغرب المرتبة 76، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن

34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم

والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.¹

ه-مشكل القطاع الموازي: في الجزائر عدت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها

2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين

¹ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، - ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.¹

المطلب الثالث: مستقبل تنمية الاستثمار الخاص في الجزائر

يمثل ضعف المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الجزائر من أهم العوامل وراء ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية وهو ما أظهرته مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر من واقع تقارير البنك الدولي لسنة 2007 حيث الجزائر تأتي في المرتبة 125 من 178 دولة على المستوى العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال، ويعد مجال دفع الضرائب وتسجيل حقوق الملكية، وبدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر ويعتبر مؤشر حماية المستثمرين المؤشر الوحيد الأحسن من بين المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال (المرتبة 64 عالميا). وبالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص، إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

¹ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: مرجع سابق، 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

أولاً: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار: تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات و العناصر التنافسية، فليها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوروبا الغربية و تمثل مدخل إفريقيا، كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية و تملك كفاءات عالية. كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات و متطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع و ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي.

ثانياً: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر: بعد مرور الاقتصاد الجزائري مراحل نتيجة الأزمة الاقتصادية و المالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه استرجع عافيته وأصبح يتجه شيئاً فشيئاً نحو بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية و خبرات محلية و دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد. وهي تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية و الدولية وذلك بـ :

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات و بكل الجوانب المتعلقة به.
 - تطهير المحيط من البيروقراطية و الرشوة و الفساد بصفة عامة.
 - احترام نظام الضمانات و الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول و الهيئات.
 - إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال و بيعت البنوك و الهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.
 - استقرار المحيط التشريعي و السياسي و خاصة الأمني.
 - تحرير التجارة العالمية و الإسراع بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
 - إعطاء مزيد من الحوافز و الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية.
- كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى

استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.¹

¹ ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص96.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتبين انه هناك علاقة قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ومدى التأثير الايجابي لمساهمة استثمارات القطاع الخاص في النمو وارتباطها بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة.

ومع توجه السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص.

ولكن رغم أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات, ومزايا لاستقطاب المستثمرين, من بينها الحصول على العقارات الصناعية, وتخفيض الضرائب على الفوائد, وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار, غير أنه هناك عراقيل ونقائص في المنظومة الاستثمارية الجزائرية تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقلية مع عملية تحرير السوق:

فشرط مشاركة القطاع الخاص مع الدولة للقضاء على البطالة في الحقيقة يصطدم بمبدأ العقلانية الاقتصادية الذي هو أساس كل نشاط خاص بحيث أن الخواص يرفضون مبدأ التشغيل الكامل، كما لا يعترفون بظاهرة البطالة المقنعة، وبذلك تنقلص حظوظ الدولة في الحل الجذري للإشكالية ويبقى أمل السلطة في تحقيق ولو تقدم نسبي في طاقات للتشغيل.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

اتضح من خلال الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة و المكسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، وبالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، حيث تكشف الأرقام الإحصائية للنشاط الاستثماري ما بين 1993 و 2003 مدى الازدواجية و الضبابية التي لا تزال قائمة بين الخطاب الرسمي والواقع والممارسة، فقيمة الاستثمارات المرصودة خلال العشر سنوات كاملة قاربت 4000 مليار دينار، أي حوالي 48 مليار دولار، إلا أنه لم يتجسد خلال هذه العشرية من الاستثمارات المعلن عنها سوى نسبة تفوق بقليل 7 بالمائة تقريبا.

فعلى الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات وتبني ترتيبات جديدة كان آخرها خلال الاجتماع الذي ضم مجمل مسؤولي شركات التسيير والمساهمة ووزارات المساهمات وتطوير الاستثمار في بداية شهر ماي 2004، والذي اعتمد خطا جديدة لتوسيع صلاحيات شركات المساهمة في مجال البحث عن الشركاء والخصخصة دون أن يتم مع ذلك تعديل الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس مساهمات الدولة، وقد تركزت مجمل انتقادات الخبراء الجزائريين والأجانب حول البطء المسجل في إحداث تغييرات فعلية وميدانية للمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، إذ على الرغم من تعاقب الحكومات وتوالي القرارات المتخذة لم يتم لحد الآن حل مشكل العقار والمشاكل المرتبطة بالتحويلات البنكية وتدبير وإجراءات الجمركة والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية البيروقراطية فيما يتعلق بالسجل التجاري، في الوقت الذي توالى فيه التصريحات المطمئنة باتجاه المستثمرين الأجانب بالخصوص، إلا أن الرأسمال الأجنبي يلاحظ التردد الذي يبديه المستثمرون المحليون وهذا العامل

يشكل في حد ذاته مؤشرا بالنسبة لهم، وعلى الرغم من اعتماد الشباك الموحد في ست ولايات وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقبول الجزائر بالتحكيم الدولي في كمل المنازعات والسماح بتحويل أرباح الشركات، باستثناء تلك العاملة في الخدمات، فضلا عن عدم تحديد سقف المساهمة الأجنبية التي من الممكن أن تصل إلى نسبة 100 بالمائة، فإن تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات في مسار الاستثمار لايزال يشكل عائقا كبيرا بدليل إخفاق سلسلة من المشاريع المطروحة في إطار الخصخصة ابتداء من مشاريع مصانع الإسمنت ومصانع الآجر، وفتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري ومشروع بيع رخصتين من الهاتف النقال، وفي الوقت الذي لم يتم تجسيد كامل النصوص التطبيقية المرتبطة بالأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، والأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، فإن الواقع الميداني يشير، حسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة ما بين 2001 و 2003 تشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدراتها الفعلية حيث تراوحت قيمة الاستثمارات الإجمالية ما بين 1.2 و 1.1 مليار دولار وهي قيمة محدودة و متركزة في قطاعات محددة في طليعتها الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث جنت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطاع بفضل رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار، ليأتي بعدها قطاع الصيدلة و الأدوية بحوالي 400 مليون دولار، و تسعى السلطات جاهدة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي و تجنيد أكثر من 15 مليار دولار خلال ست سنوات إلى تعويض بعض النفاص في غياب البدائل المتأتمية من الاستثمارات المنتجة المباشرة، إلا أن هذا الخيار يضل محدودا إذا استندنا إلى حصيلة المرحلة الأولى من مخطط الإنعاش الاقتصادي أين لوحظ تسجيل تراجع في مستويات النمو الصناعي في معظم القطاعات التي كان يفترض أنها نالت حصة الأسد في هذا المخطط وفي مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية.

التوصيات:

من بين التوصيات التي يمكن ان تساهم في دفع وتحفيز القطاع الخاص مايلي:

- إعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات وذلك بالتركيز على مايلي:
- أن يتم وضع و صياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمار، وفي إطار مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المتوافقة.
- أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست هي التي تمنح مزيدا من الحوافز الضريبية بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.
- يجب أن تعمل سياسة الحوافز الضريبية على توجيه الاستثمار المباشر نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية، و خاصة المشروعات التصديرية.
- يجب الربط و بشكل مستمر ما بين الحوافز الضريبية و درجة التحسن في مناخ الاستثمار فضلا على توافر العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب الاستثمار.
- ب- **بنية أساسية مساعدة:** وذلك بالإتفاق على البنية التحتية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار حيث أن ضعف وقصور البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة على ضعف الإقبال على الاستثمار.
- ج- **الحوكمة الرشيدة:** وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية و شتى صور الفساد والتي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية.
- د- **منح الضمانات الكافية:** وذلك بتوفير حماية تامة من مخاطر التأميم والمصادرة والأخطار الأمنية.

هـ- الاستقرار الاقتصادي الكلي: وذلك بالاتجاه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية و زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه، والتخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية، والاعتماد على آليات السوق و توزيع الائتمان وفقا لقوى السوق و السعي إلى تحرير أسعار الصرف، وتخفيض العجز في الميزانية والاعتماد على التمويل المحلي للعجز من خلال أدون الخزانة بدل الاعتماد على الاقتراض من الخارج...



قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

1- الكتب

- 1- آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة، 1999.
- 2- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار للنشر و التوزيع، عمان، 1997.
- 3- أحمد قاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، 1980.
- 4- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 5- جيل برتان، ترجمة: علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 2000 .
- 6- حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الثانية، 1978.
- 7- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف و قضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.
- 8- حلا سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010.

- 9- حمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 06 الجزائر، 2008 .
- 10- سعيد الهواري، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.
- 11- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
- 12- عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
- 13- عبد الله المالكي، تدابير تشجيع إستثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 1974.
- 14- علي لطفى، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.
- 15- محمد عادل العاقل، مبادئ الاستثمار و تقييم المشاريع، جامعة حلب، سوريا.
- 16- محمود عبد العزيز سمير، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997.
- 17- نائل عوامله، إدارة التنمية وتطبيقاتها في الأردن، عمان، الأردن، 1997.
- 18- ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

- 19- كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، تبسة، عدد 06، مارس 2012.
- 20- لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر العدد 4، 2008.
- 21- غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04.
- 22- غدير بن سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية 2004.

2- الندوات والتقارير

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت الاعداد 2000-2006-2009.
- 2- باهر محمد ومنال محمد متولي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو و التنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4-6 مايو.
- 3- حمد الكساسبة، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 1994.
- 4- هشام غرابية، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1997.
- 5- دافيد جولد سبرو، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الاتجاهات والقضايا السياسية والأفاق، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، المجلد 22 رقم 1، 1985.
- 6- جويل بير غسمانوزيا ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد 4، 1995.
- 7- جيفري ساكس، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة: سمير كريم، مراجعة محمود محي الدين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996.
- 8- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار: اقتصاديات التحول خلال خمسة عشرة عاما الإنجازات و التحديات، ديسمبر 2005.
- 9- شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

10- عبد المجيد بغدادلي، للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، منتدى المجاهد المنظم يوم 20ماي

2006 والمخصص للاستثمار الوطني و الأجنبي بالجزائر.

11- ناجي بن حسين ، " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "

12- تشام فاروق ، الاستثمارات الأجنبية وآثارها علي التنمية الاقتصادية ، " كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجمعية العلمية ، نادي الدراسات الاقتصادية .

13- تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت

2005.

14- تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

15- تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

3- القوانين والاتفاقيات ومراسيم:

- قانون 95-06 في 25/01/95 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 09 في 22/01/95 و قانون

95-25 في 25/09/95 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 55 في 27/09/95.

-قانون 95-06 في 25/01/95 خاص بالمنافسة.

- قانون 91-07 في أوت 1991 حامل قانون و شروط التحويل المواد 2، 3، 4، 5.

- قانون 91-03 في 20 فيفري 1991 خاص بعمليات استيراد السلع في الجزائر و تمويلها المديرية

العامة للجمارك، ديسمبر 2005.

1- نصت المادة (2) من النظام رقم 90-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 هـ الموافق لـ 8

سبتمبر 1990، الذي يحدد تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة

تحويلها إلى الخارج - الجريدة الرسمية، العدد 45، ص 1439: يقصد بغير المقيمين في المادة 181

من القانون 90-10 كل شخص طبيعي أو معنوي، جزائريا أم أجنبيا يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، و في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.

1- أنظر قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، المادة 184-185-186..

1- أمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض - المادة 10، الجريدة الرسمية رقم 14، 28 فبراير 2001 الاتفاقيات و الاتفاقات، منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الجزائر، ديسمبر 2004.

APSSI Agence de promotion, du soutien et de suivi de l'investissement..

- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
أمر رقم 01-03 - مؤرخ في أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، المادة 19.

- مرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر يوم 26 سبتمبر 2001، المادة 5. -
المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم 01-281، المشار إليه سابقا.

ANDI : Agence nationale de développement de l'investissement.

- المادة 6، من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 سبتمبر 2001، المشار إليه سابقا.

- المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة 1.

- المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 01-282 المذكور سابقا، المادة 3 و المادة - جريدة الرأي، العدد 1118، الصادرة يوم الخميس 21 مارس 2002.

4- الرسائل الجامعية:

1- مال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2002.

2- ناجي بن حسين، دراسة تخطيطية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2007.

3- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011.

4- فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة سطيف، 2010.

5- كريمة قودري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- APSSI :Algeria investment focus, 5-6 décembre 1998.
- 2- Hocine Benissad, Algerie, restructurations et réforme, économiques (1979-1993), opu, 1994.
- 3- Irving Levenson and Jimmy, w, Wheeler, Structural Change and Adjustment .
- 4- Rabah Bettahar « Le partenariat et la relance des investissements », Ed Bettahar 92.
- 5- Policies in Industrial Country, West View Press, Inc, 1980.
- 6- Kioshe Kojima, Direct Foreign Investment, Croom H elm, London, 1982.
- 7- Ibrahim ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économiques, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26 mars 2008.

الملاحق

Algérie

Code des investissements

Ordonnance n°01-03 du 20 août 2001

[NB - Ordonnance n°01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement]

Titre 1 - Dispositions générales

Art.1.- La présente ordonnance fixe le régime applicable aux investissements nationaux et étrangers réalisés dans les activités économiques de production de biens et de services ainsi que les investissements réalisés dans le cadre de l'attribution de concession et/ou de licence.

Art.2.- Il est entendu par investissement au sens de la présente ordonnance :

- 1° les acquisitions d'actifs entrant dans le cadre de création d'activités nouvelles, d'extension de capacités de production, de réhabilitation ou de restructuration ;
- 2° la participation dans le capital d'une entreprise sous forme d'apports en numéraires ou en nature ;
- 3° les reprises d'activités dans le cadre d'une privatisation partielle ou totale.

Art.3.- Les investissements visés aux articles 1^{er} et 2 ci-dessus, peuvent bénéficier des avantages de la présente ordonnance. Les conditions d'accès à ces avantages sont fixées par le Conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessous.

Art.4.- Les investissements sont réalisés librement sous réserve de la législation et des réglementations relatives aux activités réglementées et au respect de l'environnement.

Ces investissements bénéficient de plein droit de la protection et des garanties prévues par les lois et règlements en vigueur.

Les investissements ayant bénéficié d'avantages font l'objet, préalablement à leur réalisation, d'une

déclaration d'investissement auprès de l'agence visée à l'article 6 ci-dessous.

Art.5.- La forme et les modalités de la déclaration d'investissement, de la demande d'avantages et de la décision d'octroi des avantages, sont fixées par voie réglementaire.

Art.6.- Il est créé, auprès du Chef du Gouvernement, une agence nationale de développement de l'investissement ci-après dénommée « l'Agence ».

Art.7.- L'Agence dispose d'un délai maximum de trente jours à compter de la date de dépôt de la demande d'avantages pour :

- fournir aux investisseurs tous documents administratifs nécessaires à la réalisation de l'investissement ;
- notifier à l'investisseur la décision d'octroi ou de refus des avantages sollicités.

En cas d'absence de réponse ou de contestation de la décision de l'agence, l'investisseur peut introduire un recours auprès de l'autorité de tutelle de l'agence, qui dispose d'un délai maximum de quinze jours pour lui répondre. La décision de l'agence peut faire l'objet d'un recours juridictionnel.

Art.8.- La décision de l'agence indique, outre le bénéficiaire, les avantages accordés à celui-ci ainsi que les obligations à sa charge conformément aux dispositions de la présente ordonnance. Un extrait de la décision de l'agence identifiant le bénéficiaire et les avantages accordés fait l'objet d'une publication au bulletin officiel des annonces légales.

Titre 2 - Les avantages

Chapitre 1 - Le régime général

Art.9.- Outre les incitations fiscales, parafiscales et douanières prévues par le droit commun, les investissements définis aux articles 1 et 2 ci-dessus peuvent bénéficier, au titre de leur réalisation telle que visée à l'article 13 ci-dessous des avantages suivants :

- 1° application du taux réduit en matière de droits de douane pour les équipements importés et entrant directement dans la réalisation de l'investissement,
- 2° franchise de la TVA pour les biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement,
- 3° exemption du droit de mutation à titre onéreux pour toutes les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de l'investissement concerné.

Chapitre 2 - Le régime dérogatoire

Art.10.- Bénéficiaire d'avantages particuliers :

1) les investissements réalisés dans les zones dont le développement nécessite une contribution particulière de l'Etat,

2) ainsi que ceux présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale et notamment lorsqu'ils utilisent des technologies propres susceptibles de préserver l'environnement, de protéger les ressources naturelles, d'économiser l'énergie et de conduire au développement durable. Les zones visées à l'alinéa 1^{er}, ainsi que les investissements visés à l'alinéa 2 ci-dessus sont définis par le Conseil National de l'Investissement cité à l'article 18 ci-dessous.

Art.11.- Les investissements réalisés dans les zones citées à l'alinéa 1^{er} de l'article 10 ci-dessus bénéficient des avantages suivants :

- 1) Au titre de la réalisation de l'investissement :
- exemption du droit de mutation à titre onéreux pour toutes les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de l'investissement ;
 - application du droit fixe en matière d'enregistrement au taux réduit de deux pour mille (2 ‰) pour les actes constitutifs et les augmentations de capital ;
 - prise en charge partielle ou totale par l'Etat, après évaluation de l'Agence, des dépenses au

titre des travaux d'infrastructures nécessaires à la réalisation de l'investissement ;

- franchise de la TVA pour les biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement, qu'ils soient importés ou acquis sur le marché local, lorsque ces biens et services sont destinés à la réalisation d'opérations assujetties à la TVA ;
- application du taux réduit en matière de droits de douane pour les biens importés et entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

2) Après constat de mise en exploitation :

- exonération, pendant une période de dix ans d'activité effective, de l'impôt sur le bénéfice des sociétés (IBS), de l'IRG sur les bénéfices distribués, du versement forfaitaire (VF) et de la taxe sur l'activité professionnelle (TAP) ;
- exonération, à compter de la date d'acquisition, de la taxe foncière sur les propriétés immobilières entrant dans le cadre de l'investissement pour une période de dix ans ;
- octroi d'avantages supplémentaires de nature à améliorer et/ou à faciliter l'investissement, tels que le report des déficits et les délais d'amortissement.

Art.12.- Les investissements visés à l'alinéa 2 de l'article 10 ci-dessus donnent lieu à l'établissement d'une convention passée entre l'agence, pour le compte de l'Etat, et l'investisseur.

La convention est conclue après approbation du Conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessous, et publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Les termes de cette convention doivent être convenus, notamment à l'occasion de l'octroi d'un droit de concession et/ou d'une licence devant se traduire par un investissement éligible à ces avantages.

Art.13.- Les investissements visés aux articles 1^{er}, 2 et 10 ci-dessus doivent être réalisés dans un délai préalablement convenu lors de la décision d'octroi des avantages. Ce délai commence à courir à dater de la notification de la dite décision sauf décision de l'agence, citée à l'article 6 ci-dessus, fixant un délai supplémentaire.

Titre 3 - Garanties accordées aux investissements

Art.14.- Les personnes physiques et morales étrangères reçoivent un traitement identique à celui des personnes physiques et morales algériennes, eu égard aux droits et obligations en relation avec l'investissement.

Les personnes physiques et morales étrangères reçoivent toutes le même traitement sous réserve des dispositions des conventions conclues par l'Etat algérien avec les Etats dont elles sont ressortissantes.

Art.15.- Les révisions ou abrogations susceptibles d'intervenir à l'avenir ne s'appliquent pas aux investissements réalisés dans le cadre de la présente ordonnance à moins que l'investisseur ne le demande expressément.

Art.16.- Sauf dans les cas prévus par la législation en vigueur, les investissements réalisés ne peuvent faire l'objet de réquisition par voie administrative. La réquisition donne lieu à une indemnisation juste et équitable.

Art.17.- Tout différend entre l'investisseur étranger et l'Etat algérien, résultant du fait de l'investisseur ou d'une mesure prise par l'Etat algérien à l'encontre de celui-ci, sera soumis aux juridictions compétentes sauf conventions bilatérales ou multilatérales conclues par l'Etat algérien, relatives à la conciliation et à l'arbitrage ou accord spécifique stipulant une clause compromissoire ou permettant aux parties de convenir d'un compromis par arbitrage ad hoc.

Titre 4 - Les organes de l'investissement

Chapitre 1 - Le Conseil national de l'investissement

Art.18.- Il est créé un Conseil national de l'Investissement ci-après dénommé « le Conseil », présidé par le Chef du Gouvernement.

Art.19.- Le Conseil est chargé notamment de :

- proposer la stratégie et les priorités pour le développement de l'investissement ;
- proposer l'adaptation aux évolutions constatées des mesures incitatives pour l'investissement ;
- se prononcer sur les conventions visées à l'article 12 ci-dessus ;
- se prononcer sur les avantages à accorder au titre des investissements visés à l'article 3 ci-dessus ;

- se prononcer, en liaison avec les objectifs d'aménagement du territoire, sur les zones devant bénéficier du régime dérogatoire prévu dans la présente ordonnance ;
- proposer au Gouvernement toutes décisions et mesures nécessaires à la mise en oeuvre du dispositif de soutien et d'encouragement de l'investissement ;
- susciter et encourager la création et le développement d'institutions et d'instruments financiers adaptés au financement de l'investissement ;
- traiter de toute autre question en rapport avec la mise en oeuvre de la présente ordonnance.

Art.20.- La composition, l'organisation et le fonctionnement du Conseil sont fixés par voie réglementaire.

Chapitre 2 - L'Agence nationale de développement de l'investissement

Art.21.- L'Agence visée à l'article 6 ci-dessus est un établissement public doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

L'agence a, notamment, pour missions dans le domaine des investissements et en relation avec les administrations et organismes concernés :

- d'assurer la promotion, le développement et le suivi des investissements ;
- d'accueillir, d'informer et d'assister les investisseurs résidents et non résidents ;
- de faciliter l'accomplissement des formalités constitutives des entreprises et de concrétisation des projets à travers les prestations du guichet unique décentralisé ;
- d'octroyer les avantages liés à l'investissement dans le cadre du dispositif en vigueur ;
- de gérer le fonds d'appui à l'investissement visé à l'article 28 ci-dessous ;
- de s'assurer du respect des engagements souscrits par les investisseurs durant la phase d'exonération.

L'organisation et le fonctionnement de l'agence sont fixés par voie réglementaire.

Art.22.- Le siège de l'agence est fixé à Alger. L'agence dispose de structures décentralisées au niveau local.

Elle peut créer des bureaux de représentation à l'étranger.

Le nombre et l'implantation des structures locales et des bureaux à l'étranger sont fixés par voie réglementaire.

Le Guichet unique

Art.23.- Il est créé, au sein de l'agence, un guichet unique regroupant les administrations et organismes concernés par l'investissement.

Le guichet unique est dûment habilité à fournir les prestations administratives nécessaires à la concrétisation des investissements, objet de la déclaration visée à l'article 4 ci-dessus.

Les décisions du guichet unique sont opposables aux administrations concernées.

Art.24.- Le guichet unique est créé au niveau de la structure décentralisée de l'Agence.

Art.25.- Le guichet unique s'assure, en relation avec les administrations et les organismes concernés, de l'allègement et de la simplification des procédures et formalités constitutives des entreprises et de réalisation des projets. Il veille à la mise en oeuvre des simplifications et allègements décidés.

Art.26.- A partir des actifs résiduels des entreprises publiques dissoutes et en vue d'assurer leur valorisation pour le développement de l'investissement, l'Etat constituera un portefeuille foncier et immobilier, dont la gestion est dévolue à l'agence chargée du développement de l'investissement visée à l'article 6 ci-dessus.

Les modalités de mise en oeuvre de cet article sont fixées par voie réglementaire.

Art.27.- L'offre d'assiettes foncières s'effectuera à travers la représentation, au niveau du guichet unique décentralisé, des organismes chargés du foncier destiné à l'investissement.

Titre 5 - Dispositions complémentaires

Art.28.- Il est créé un Fonds d'appui à l'investissement sous forme d'un compte d'affectation spécial.

Ce fonds est destiné à financer la prise en charge de la contribution de l'Etat dans le coût des avantages consentis aux investissements, notamment les dé-

penses au titre des travaux d'infrastructures nécessaires à la réalisation de l'investissement.

La nomenclature des dépenses susceptibles d'être imputées à ce compte est arrêtée par le Conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessus.

Les modalités d'organisation et de fonctionnement de ce Fonds sont fixées par voie réglementaire.

Titre 6 - Dispositions diverses

Art.29.- Sont maintenus les droits acquis par les investisseurs en ce qui concerne les avantages dont ils bénéficient en vertu des législations instituant des mesures d'encouragement aux investissements, lesquels avantages demeurent en vigueur jusqu'à expiration de la durée, et aux conditions pour lesquelles ils ont été accordés.

Art.30.- Les investissements qui bénéficient des avantages prévus par la présente ordonnance peuvent faire l'objet de transfert ou de cession. Le repreneur s'engage auprès de l'agence à honorer toutes les obligations prises par l'investisseur initial et ayant permis l'octroi des dits avantages, faute de quoi ces avantages sont supprimés.

Art.31.- Les investissements réalisés à partir d'apports en capital, au moyen de devises librement convertibles, régulièrement cotées par la Banque d'Algérie et dont l'importation est dûment constatée par cette dernière, bénéficient de la garantie de transfert du capital investi et des revenus qui en découlent. Cette garantie porte également sur les produits réels nets de la cession ou de la liquidation, même si ce montant est supérieur au capital initialement investi.

Art.32.- Les investissements qui bénéficient des avantages de la présente ordonnance font l'objet durant leur période d'exonération d'un suivi de l'agence.

Le suivi de ces investissements est effectué par l'agence en relation avec les administrations et les organismes chargés de veiller au respect des obligations nées du bénéfice des avantages octroyés.

Art.33.- En cas de non-respect des délais de réalisation et des conditions d'octroi des avantages tels que fixés à l'article 13 ci-dessus, ces avantages sont retirés dans les mêmes formes que celles relatives à

leur octroi, sans préjudice des autres dispositions légales.

Art.34.- En attendant la mise en place de l'agence visée à l'article 6 ci-dessus, les dispositions de la présente ordonnance ainsi que les effets induits par la période de transition visée à l'article 29 ci-dessus, sont pris en charge par l'agence de promotion et de soutien de l'Investissement (APSI).

Art.35.- Sont abrogées, à l'exception des lois relatives aux hydrocarbures susvisées, toutes dispositions antérieures contraires à la présente ordonnance, notamment celles relatives au décret législatif n°93-12 du 5 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement.

Art.36.- La présente ordonnance sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.



Agence Nationale de Développement de l'Investissement A.N.D.I

Note sur le bilan des déclarations d'investissement du premier semestre 2012

Vue d'ensemble,



L'Agence nationale de Développement de l'Investissement (A.N.D.I) annonce dans son rapport sur les projets d'investissements relatif au premier semestre 2012 avoir enregistré, 4 275 projets d'investissements pour un montant de 410 milliards de DA et une

prévision de création de plus de 47 000 emplois permanents.

Il est annoncé également 6 projets d'investissement impliquant des étrangers pour un montant de l'ordre de 34 milliards de DA et la création d'environ 1230 nouveaux emplois.

Il est rappelé que ces projets étrangers ont été introduits conformément aux dispositions de la LFC pour 2009 notamment le partenariat à hauteur de 51% pour les investisseurs nationaux résidents et 49 % pour les étrangers et l'accord préalable du Conseil National de l'Investissement.

Comparé à la même période de l'année dernière, le premier semestre de l'année 2012, le nombre de projets est passé de 3 922 à 4 275 projets soit une augmentation de l'ordre de 9%.

Par secteur d'activité,

- en termes de nombre de projets, le secteur des transports représente 52% des déclarations du semestre pour un montant de 34 milliards de DA ;
- en termes de montant, le secteur industriel représente 54% avec 608 projets;
- en termes de prévisions d'emploi, le secteur industriel représente plus de 37% ;

Par type de projet,

Une part de plus en plus importante des projets d'extension de capacité de production soit 44% des projets déclarés avec un volume d'investissement de l'ordre de 200 milliards de DA,

Par région,

- Une concentration des projets au Nord avec 2 722 projets avec 1 604 projets au Centre du pays dont 453 pour la seule wilaya de Tizi-Ouzou qui devient la première wilaya en termes d'attractivité avant Alger qui n'a reçu que 311 projets ;
- 1 731 projets localisés dans les zones à développer dont 795 projets au niveau du Sud et 936 projets au niveau des zones des hauts plateaux.

Cette évolution remarquable de l'attractivité des zones à développer s'explique par l'impact du nouveau dispositif mis en place depuis décembre 2011 suites à la décision du Conseil des Ministres. Il est rappelé que ce nouveau dispositif octroie en plus des avantages fiscaux et parafiscaux très conséquents (exonération de l'IBS et de la TAP pendant 10 ans notamment) d'autres avantages sur le foncier économique notamment la concession au dinar symbolique et des réductions importantes de la redevance locative.

Les investissements étrangers,

Les six projets d'investissement impliquant les étrangers examinés et approuvés par le Conseil National de l'Investissement porte sur les activités suivantes :

- Réalisation d'une usine de production de mortier prêt à l'emploi et colle
- Réalisation d'une cimenterie ;
- Réalisation d'une usine de transformation industrielle du papier ;
- Création d'une entreprise de pose de canalisations à grande distance ;
- Création d'une entreprise d'études et de réalisations d'ouvrages électriques et Gaz ;
- Réalisation d'une usine de fabrication de machines agricoles ;

Ces projets sont en partenariat avec des investisseurs des pays suivants :

- Espagne : 2 projets ;
- France : 2 projets ;
- Liban : 1 projet ;
- Finlande : 1 projet ;

Conventions d'investissement

L'Agence annonce que 8 conventions d'investissements ont été approuvées par le Conseil National de l'Investissement durant le premier semestre 2012. Ces conventions portent notamment sur la réalisation de :

- 3 projets dans le domaine du tourisme relatif à la réalisation d'hôtels et de complexes touristiques portés par des investisseurs nationaux pour un montant de 54 milliards de DA;
- 2 projets dans le domaine de l'industrie relatif à la réalisation de deux cimenteries en partenariat avec des investisseurs étrangers pour un montant de 27 milliards de DA;
- 2 projets dans le domaine des services pour un montant de 107 milliards de DA relatifs à :
 - l'aménagement de 42 nouvelles zones industrielles,
 - la réalisation d'un centre de services pluridisciplinaires,
- 1 Projet dans le domaine de la télécommunication porté par l'opération historique d'un montant de 142 milliards de DA.

Il est rappelé que durant l'année 2011, l'Agence a enregistré dans l'ensemble:

- 7.803 projets d'investissements déclarés pour un montant en valeur de 1.378 milliards de DA et générant pas moins de 140.110 emplois directs.
- Dans le détail, ces investissements sont le fait principalement des nationaux qui se taillent 7.780 projets d'investissements soit 99.71% de l'ensemble alors que les investissements en partenariat avec des étrangers et des IDE participent à raison de 23 projets d'investissement soit 0.29% de l'ensemble.
- En valeur, les investissements nationaux concourent à raison de 963.289 millions de DA soit 70% par rapport à l'ensemble alors que les investissements

étrangers toutes formes confondues participent à raison de 414.888 millions de DA soit 30% par rapport au total des investissements.

- S'agissant des emplois générés par ces projets d'investissements, les investissements nationaux ont induit 128.051 emplois directs représentant 91% de l'ensemble alors que les investissements étrangers toutes formes confondues génèrent 12.059 emplois directs représentant 9% par rapport à l'ensemble.

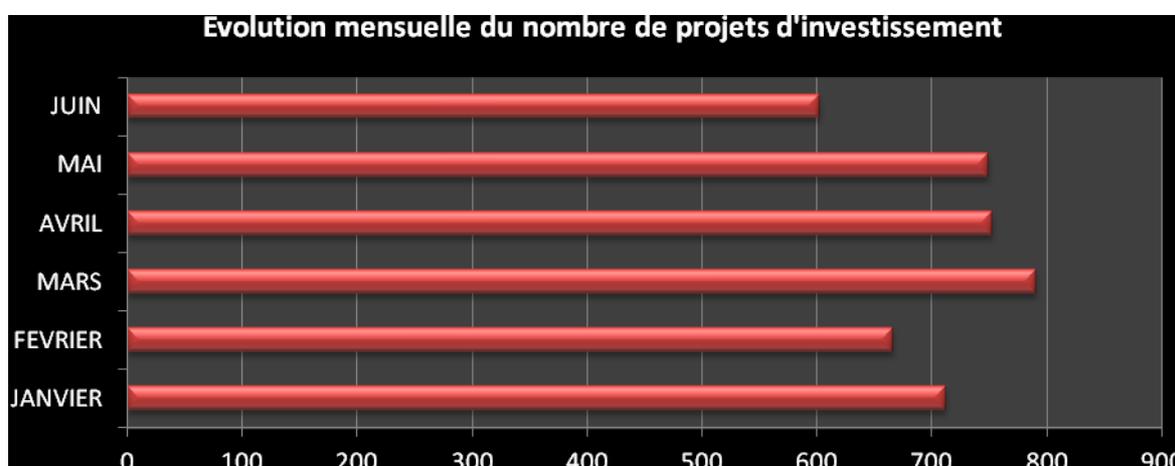
On peut affirmer à l'égard de ces résultats que l'année 2011 peut être considérée comme étant l'année de la reprise puisque les investissements ont quasiment triplés par rapport à 2010 et cette tendance à la hausse tranche nettement l'atonie qui a caractérisé l'année précédente.

Comparatif 2010 – 2011

L'analyse de l'évolution des projets d'investissement présente :

- une légère augmentation du nombre global de projets entre 2010 et 2011. Ce dernier est passé de 7 760 à 7 803 projets ;
- Trois fois plus de projets impliquant des étrangers, on passe de 10 en 2010 à 23 projets en 2011 ;
- En termes de montant, on est passé de 436 milliards de DA en 2010 à 1 378 milliards de DA en 2011 soit 3 fois plus. Cette augmentation s'explique par la présence de méga projets portés par des investisseurs étrangers (voir point sur les activités du CNI) ;
- En termes d'emplois, 140 110 emplois déclarés en 2011 contre 75 492 en 2010 soit environ deux fois plus.

Pour plus d'informations, merci de consulter les tableaux et graphes ci-dessous



Tab.1 : Etat des projets d'investissement déclarés durant le 1^{er} Semestre 2012

PROJETS D'INVESTISSEMENT	NOMBRE DE PROJETS		MONTANT En million de DA		NOMBRE D'EMPLOIS	
		%		%		%
INVESTISSEMENTS LOCAUX	4 269	99,9%	376 129	92%	45 813	97%
" PARTENARIAT	6	0,1%	33 725	8,2%	1 227	3%
" INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER	0	0%	0	0%	0	0%
TOTAL INVESTISSEMENT ÉTRANGER	6	0,1%	33 725	8%	1 227	3%
TOTAL GENERAL	4 275	100%	409 855	100%	47 040	100%

Tab 2 : Etat des projets d'investissement déclarés durant le 1^{er} Semestre 2012 par secteur d'activité

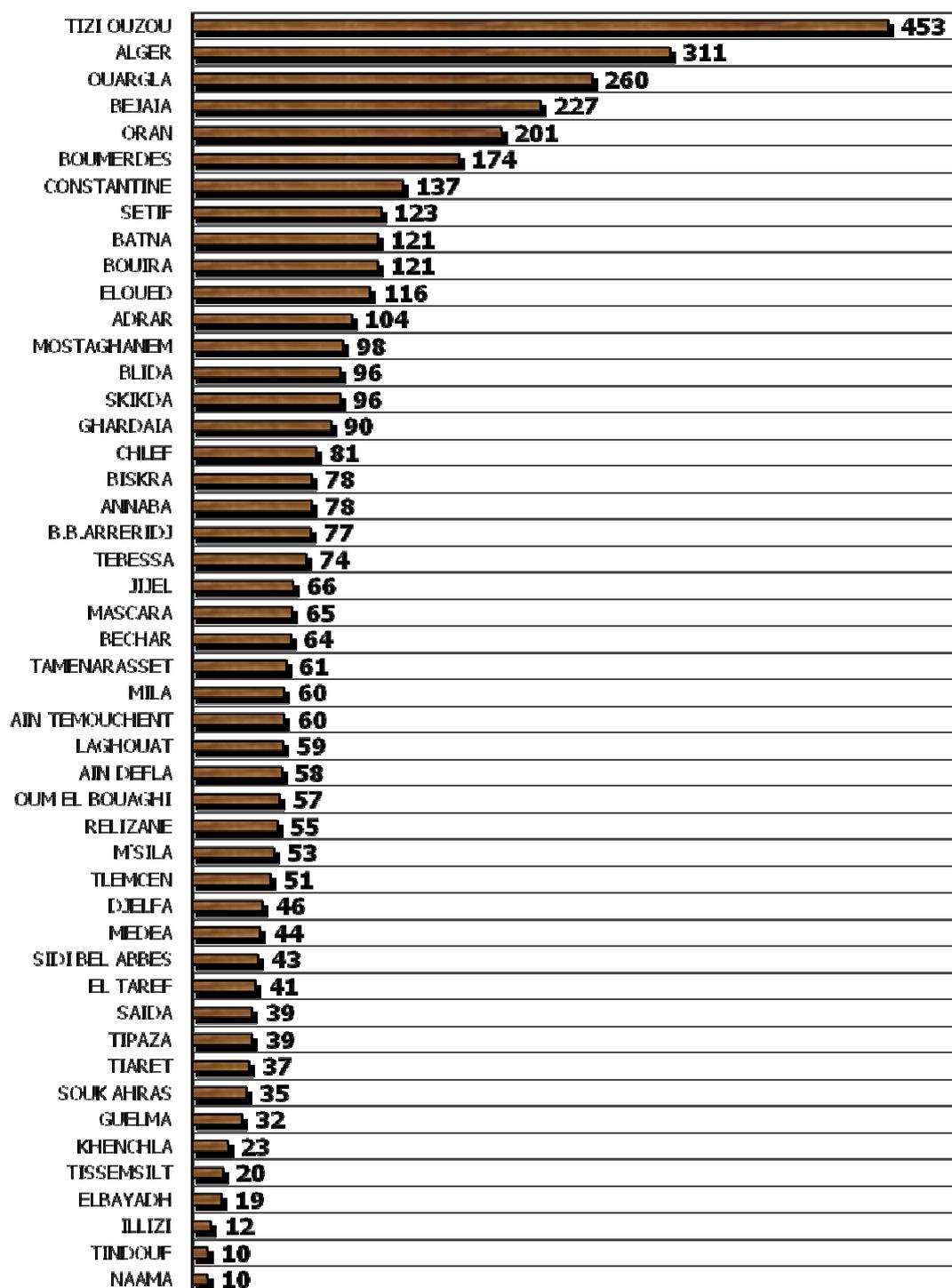
SECTEUR D'ACTIVITE REGROUPE	NOMBRE DE PROJETS		MONTANT En million de DA		NOMBRE D'EMPLOIS	
		%		%		%
TRANSPORT	2 223	52,00%	33 823	8,25%	7 804	16,59%
BTPH	775	18,13%	63 782	15,56%	12 602	26,79%
INDUSTRIES	608	14,22%	221 130	53,95%	17 423	37,04%
SERVICES	516	12,07%	16 651	4,06%	3 797	8,07%
TOURISME	93	2,18%	67 681	16,51%	4 382	9,32%
SANTÉ	38	0,89%	5 325	1,30%	810	1,72%
AGRICULTURE	22	0,51%	1 462	0,36%	222	0,47%
TOTAL	4 275	100%	409 855	100%	47 040	100%

Tab 3 : Etat des projets d'investissement déclarés durant le 1^{er} Semestre 2012 par région

REGION	NOMBRE DE PROJETS	%	MONTANT En million de DA	%	NOMBRE D'EMPLOIS	%
NORD CENTRE	1 604	37,52%	189 056	46,13%	20 632	43,86%
NORD OUST	573	13,40%	41 139	10,04%	8 382	17,82%
NORD EST	545	12,75%	33 861	8,26%	4 821	10,25%
SUD EST	544	12,73%	54 584	13,32%	4 033	8,57%
HAUTS PLATEAUX EST	475	11,11%	61 058	14,90%	4 632	9,85%
SUD OUEST	178	4,16%	11 949	2,92%	1 418	3,01%
HAUTS PLATEAUX CENTRE	158	3,70%	8 031	1,96%	1 363	2,90%
HAUTS PLATEAUX OUEST	125	2,92%	5 216	1,27%	1 110	2,36%
GRAND SUD	73	1,71%	4 961	1,21%	649	1,38%
Total	4 275	100%	409 855	100%	47 040	100%

**Répartition du nombre de projets d'investissement déclarés
PAR wilaya
ANNÉE 2012 : -1^{ER} SEMESTRE -**

Wilaya



■ NOMBRE DE PROJETS

Tab 4 : Etat des projets d'investissement déclarés durant le 1^{er} Semestre 2012 par TYPE

TYPE D'INVESTISSEMENT	NOMBRE DE PROJETS	%	MONTANT	%	NOMBRE D'EMPLOIS	%
CREATION	2 271	53%	143 618	35%	21 665	46%
EXTENSION	1 876	44%	200 737	49%	21 910	47%
REHABILITATION RESTRUCTURATION	128	3%	65 499	16%	3 465	7%
TOTAL	4 275	100%	409 855	100%	47 040	100%